المنظمة الدولية للهجرة

العودة مجددا الى الديار

تصنيف العقبات التي تحول دون العودة واعادة الادماج في العراق

Social Inquiry

IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

عـن المنظمـة الدوليـة للهجرة IOM

المنظمة الدولية للهجرةIOM هي وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة. والمنظمة الدولية للهجرة IOM ملتزمة بالمبدأ القائل بأن الهجرة الإنسانية والمنظمة تفيد المهاجرين والمجتمع. تعمل المنظمة الدولية للهجرة بوصفها منظمة غيرحكومية دولية مع شركائها في المجتمع الدولي من أجل: المساعدة في مواجهة التحديات التنفيذية للهجرة وتعزيز فهم قضايا الهجرة وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة؛ والحفاظ على كرامة الإنسان وسلامة المهاجرين.

الآراء الواردة في التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة الدولية للهجرة IOM. المعلومات الواردة في هذا التقرير هي لأغراض عامة فقط. لا تنطوي الأسماء والحدود على تأييد و قبول رسمي من قبل المنظمة الدولية للهجرة (IOM). تسعى المنظمة الدولية للهجرة في العراق إلى الحفاظ على دقة هذه المعلومات قدر الإمكان ولكنها لا تقدم أي مطالبة - صريحة أو ضمنية - بشأن اكتمال ودقة وملائمة المعلومات المقدمة من خلال هذا التقرير.

عن سوشـيال انكويري

سوشيال انكويري هي مؤسسة بحثية غير ربحية مقرها في اربيل - اقليم كوردستان العراق, تركز في عملها على التأثير على السياسات والممارسات التي من شأنها بناء الثقة الاجتماعية وإصلاح النسيج الاجتماعي في المجتمعات الهشة, وكذلك تعزيز الثقة بين المجتمع والدولة. تركز بحوث المؤسسة على ثلاث مواضيع رئيسية: i) التماسك الاجتماعي وهشاشة المجتمعات. ii) العدالة الانتقالية والمصالحة. وiii) الاقتصاد السياسي ما بعد الصراع, والنظر في الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية لهذه المواضيع.

الدراسة ممولة ضمن معونة المملكة المتحدة من قبل حكومة المملكة المتحدة، مع ان الآراء المعبرة فيها لا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية لحكومة المملكة المتحدة.

تصميم التقرير وتخطيطه بواسطة شركة كونارد We2 – www.we2.co

© ٢٠٢١ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بواسطة أي وسيلة سواء إلكترونية او ميكانيكية او تصوير او تسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من الناشر.

جـدول المحتويات

نظرة عامة على المعايير حسب نسبة الأسر العائدة التي تواجه عوائق في جميع المؤشرات ٤

المقدمة: بحث استدامة اعادة الادماج ٥

مصادر البيانات وتنظيمها ٧

إعادة الإدماج كنتيجة قابلة للقياس ٩

المعيار ١: المعوقات التي تعترض السلامة والأمان والعلاقات الاجتماعية ٣١

المعيار ٢: العقبات التي تحول دون الحصول على مستوى معيشي لائق ٩١

المعيار ٣: المعوقات التي تعترض الوصول الى سبل كسب العيش ٦٢

المعيار ٤: المعوقات التي تعترض استرداد المتلكات والتعويض ٩٢

المعيار ٥: المعوقات التي تعترض الوثائق القانونية ١٣

الخلاصة ٣٣

نظرة عامة على المعايير حسب نسبة الأسر العائدة التي تواجه عوائق في جميع المؤشرات

يبحث هذا التقرير العقبات الرئيسية التي تحول دون إعادة الإدماج والتي تواجهها الاسر العائدة في العراق اعتبارا من منتصف عام ٢٠٢٠. وتندرج هذه العقبات في خمسة معايير رئيسية على النحو التالي (مرتبة من أغلب المعاييرشيوعا إلى أقلها شيوعا وخطورة).

السلامة والأمن والعلاقات الاجتماعية

تواجه العديد من الأسر العائدة عقبات فيما يتعلق بالسلامة والأمن والتماسك عبر مؤشرات متعددة مقارنة بالمعايير الأخرى. يعيش ٤٩٪ في مواقع معرضة لخطر العنف و ٤٤٪ يعانون من قيود على الحركة و ٣٢٪ من الاسر لديها أناث لا يشعرن بالأمان في التنقل.

الوصول إلى فرص كسب العيش والأمن الاقتصادي

بعد ارساء الأمان، يواجه عدد كبير نسبيا من الأسر العائدة عقبات في جميع المؤشرات المتعلقة بالعمل والأمن الاقتصادي. ويعيش ٣٩٪ في مواقع بها أعمال تجارية غير عاملة و ٢٢٪ يعيشون في مواقع تنعدم فيها الزراعة.

الوثائق القانونية

تؤثر هذه العقبة الرئيسية على ٤٦٪ من الاسر العائدة وتتعلق بعدم وجود محاكم قانونية في أماكنهم الأصلية. في حين يفتقر ٢١٪ إلى الوثائق القانونية اللازمة.

استرداد الممتلكات والتعويضات

ويرجع ذلك جزئيا إلى تعقيد المطالبة بإسترداد الممتلكات وينتظر ٣٤٪ من الأسر العائدة تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات أو التدمير بسبب الصراع.

المستوى المعيشي اللائق

لا تبلغ الأسر المعيشية العائدة عن قضايا هامة لها صلة في توفير السكن أو الماء والكهرباء والتعليم. وتجدر الاشارة الى ان الرعاية الصحية هي العقبة الرئيسية لـ ٣٢٪ من الأسر العائدة والتي اشارت الى صعوبات في الوصول إليها.

المقدمة: بحث استدامة اعادة الادماج

شهد العراق عودة ٤.٨ مليون نازح منذ كانون الاول ٢٠٢٠ إلى مواطنهم الأصلية في أعقاب صراع داعش. وان عودة هذه المجموعة الكبيرة من العائدين هي خطوة أولى نحو إعادة الاندماج لكنها ليست بالضرورة مؤشرا على الاستدامة طويلة الأجل[١] في حد ذاتها.

يستند التحليل الوارد في هذا التقريروالذي أعدته المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل المعني بالعودة وسوشيال انكويري إلى التقييمات السابقة للحلول المستدامة ويكملها خاصة فيما يتعلق بالعقبات التي تعترض العودة وكذلك التقدم المحرز نحو الاندماج المحلي للنازحين حيث ينصب التركيز هنا بشكل خاص على العائدين والعقبات التي تحول دون إعادة اندماجهم المستدام عند العودة.

تستند المعايير المستخدمة لدراسة تقدم العائدين نحو إعادة الإدماج إلى إطار عمل التوصيات الدولية لإحصاءات النازحين الذي وضعه فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين (EGRIS) في عام ٢٠٢٠. ويتم قياس إعادة الإدماج من الناحية المفاهيمية من خلال التقدم الذي يحرزه العائدون (الأحكام الموضوعة التي وضعتها السلطات) في التغلب على العقبات الرئيسية المتعلقة بالعودة التي تواجههم في أماكنهم الأصلية، رررعلى النحو المحدد في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للحلول المستدامة (IASC) للنازحين والمكونات التكميلية من مكتبة مؤشرات الحلول المستدامة ودليل تحليل أهداف التنمية المستدامة والتوصيات الدولية بشأن احصاءات اللاجئين.[٢]

من الناحية العملية، يجمع هذا التحليل المؤشرات الحالية من مجموعات البيانات الثانوية التي تم إنتاجها مؤخرا في العراق لـ ٢٤ عقبة رئيسية تحول دون إعادة الإدماج استنادا على الصلة بالمعايير الأولوية على النحو الذي اقترحه EGRIS (الشكل ١) بهدف تحديد العقبات في الامكنة التي تؤثر على العائدين بشكل أكثر خطورة.

يلي هذه المقدمة استعراض لمصادر البيانات المستخدمة للتحليل وتقييم لكيفية قياس إعادة الإدماج المستدام كنتيجة من خلال تدابير بديلة، وأخيراً جمع المؤشرات وتقديم تحليل على مستوى الأسرة والاقضية. يسلط الاستنتاج الضوء على السبل المحتملة للمضي قدما لبناء رصد أكثر شمولا للتقدم نحو إعادة الإدماج المستدام للعائدين. قبل البدء في التحليل، يوفر الجدول الموجز نظرة عامة على جميع المعايير والمعايير الفرعية والمؤشرات المصممة والمستخرجة من البيانات الموجودة والنسب المئوية الإجمالية لشيوع كل منها.

الشكل ١: قائمة بالمعايير والمعايير الفرعية التي تم بحثها في هذا التقرير كعقبات تحول دون الادماج في العراق

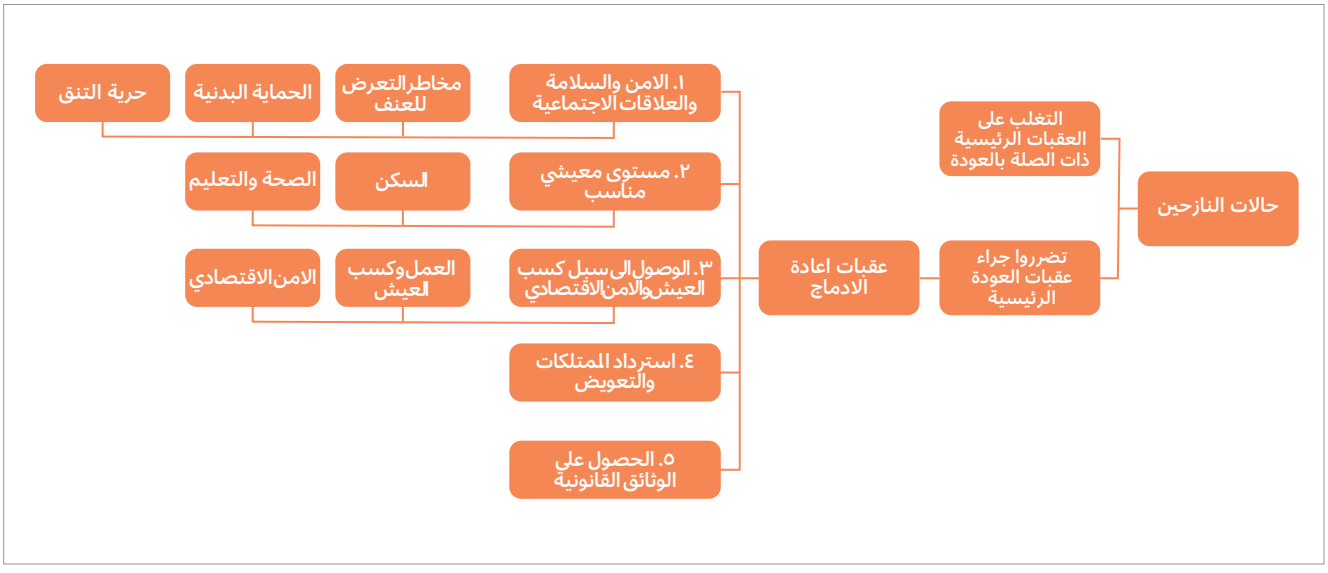

الملاحظات: بإعداد EGRIS ٢٠٢٠.

١ للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، إطار عمل للجنة حول الحلول الدائمة للأشخاص النازحين (واشنطن العاصمة: معهد بروكينغز - مشروع جامعة برن حول النزوح الداخلي، ٢٠١٠).

٢ فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين، التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين، وثيقة معلومات أساسية للدورة الحادية والخمسين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ٣-٦ مارس ٢٠٢٠.

الاطار ١. تكييف اطار عمل EGRIS

صممت EGRIS المعايير لتكون قابلة للتطبيق على مجموعة واسعة من السياقات بوجه عام فقد ادخلت تعديلات محددة هنا لتتناسب بشكل أفضل مع ديناميكيات النزوح والعودة في العراق. على وجه الخصوص، تم حذف المؤشرات الخاصة بمعايير الأمن الغذائي بناءً على البيانات الموجودة لدى العائدين في العراق حيث لا تعتبر هذه مشكلة شائعة. بدلاً من ذلك، تمت إضافة عناصر إضافية تتعلق بالتماسك الاجتماعي إلى المعيار الأول (الذي اعيدت تسميته هنا، "السلامة والأمن والعلاقات الاجتماعية") لأن إعادة الاندماج في العراق في الوقت الحالي تعتمد بشدة على قدرة المجتمعات على إعادة بناء العلاقات الاجتماعية والثقة فيما بينها والثقة المدنية بينها وبين الدولة. هذا أمر بالغ الأهمية لأن صراع داعش في البلاد قد تداخل مع الانقسامات الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع وفاقمت منها، فضلاً عن خلق انقسامات جديدة.[٣] ويتماشى مع الفهم المتطور لحق النازحين في العودة كعملية سياسية وتقديمهم مطالبات معقدة ومتشابكة في كثير من الأحيان، بما في ذلك التعويض عن أخطاء الماضي والاعتراف كأعضاء شرعيين ومتساوين في المجتمع السياسي المحلي والوطني في الذي يعيشون فيه.[٤]

الاطار ٢. قياس التماسك الاجتماعي

كان من الممكن الخوض في المزيد من المؤشرات والمعايير الموجهة نحو التماسك الاجتماعي من مجموعات البيانات العراقية الحالية، فإن التركيز في جمع البيانات في هذه اللحظة ينصب في المقام الأول على الحماية البدنية. توجد فجوة في البيانات والمؤشرات المتعلقة بالعائدين في جميع أنحاء العراق فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية أو الثقة أو القبول أو التهميش.[٥] وكما سيتم مناقشة هذه العوامل في الأقسام اللاحقة والتي يبدو أنها مهمة لضمان استدامة العودة وإعادة الإدماج بمجرد عودتهم وينبغي تنمية هذه العوامل وجمعها وفقًا لذلك في التقييمات المستقبلية واسعة النطاق.

٣ المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل المعني بالعودة وسوشيال انكوبري، الدور المتنامي للمصالحة في حركات العودة: لحات من مؤشر العودة، سلسلة الإحاطة المواضيعية ٢ لمؤشر العودة (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٩).

٤ ميغان برادلي، "الحلول الدائمة وحق العودة للنازحين: تطور التفسير المعتمد،" المجلة الدولية لقانون اللاجئين، ٣٠ رقم. ٢ (٢٠١٨): ٢١٨-٢٤٢.

٥ أحد الأمثلة على مؤشرات التماسك الاجتماعي الموسعة والمتينة هو معهد الولايات المتحدة للسلام وسوشيال انكوبري، وإطار مراقبة الصراع والاستقرار. يقتصر جمع البيانات لهذا الإطار حاليا على محافظة نينوى.

مصادر البيانات وتنظيمها

المؤشرات والبيانات اللازمة لملء المعايير من الجولات الأخيرة أُستخلصت من مجموعات البيانات الثلاث للعائدين في العراق كالتالي:

- الجولة الخامسة للتقييم المتكامل للمواقع (ILA) الذي انجزته IOM DTM العراق في آب ٢٠٢٠.
- الجولة التاسعة لقياس العودة (RI) الذي انجزته IOM DTM العراق في حزيران ٢٠٢٠.
- الجولة السابعة لتقييم احتياجات المجموعات (MCNA) الذي انجزته REACH في تموز ٢٠١٩.

تُعد MCNA دراسة استقصائية على مستوى الأسرة تتضمن بيانات تم جمعها من عينة تمثيلية إحصائية للسكان العائدين في جميع اقضية العودة. يغطي كل من ILA و RI تقريبا جميع السكان العائدين في العراق من خلال بيانات على مستوى الموقع تستند إلى مصادر المعلومات الرئيسية المحلية مما يكمل MCNA بمجموعة أخرى من المؤشرات التي لا تستند إلى حالة الأسر الفردية أو تصوراتها. وبالتالي، فإن الجمع بين البيانات على مستوى الأسرة والأفراد هو الأمثل نظرا لأن بعض العقبات تتمحور حول الأسر الفردية (على سبيل المثال، العيش في منزل مدمر أو متضرر) والبعض الآخر يعتمد على الموقع التي يعيش فيها العائدين و يتأثر على جميع المجتمع (علي سبيل المثال، المدارس لا تعمل او مغلقة).

من اجل السماح للتكامل الكامل والمقارنة لمجموعة البيانات التي تم جمعها في اوقات ومستويات مختلفة فقد تم تكييف عوامل ترجيح سكان الاقضية لـ MCNA لتتناسب مع الأعداد السكانية الفعلية المستخرجة من التقييم المتكامل للمواقع الخامسV ILA وهي أحدث مجموعة بيانات والاوسع نطاقا.

الاطار ٣. مقارنة نتائج المؤشرات بين العائدين والمجموعات الأخرى مثل الباقيين

توصي إرشادات EGRIS بالحاجة إلى مقارنة "وضع النازحين بحالة المجموعات السكانية الأخرى في [منطقتهم] لإجراء تقييم لما إذا كانت نقاط الضعف التي يعانون منها مرتبطة بنزوحهم (من خلال التمييز على سبيل المثال) أم لا."[٦] في حين أن هذا مهم أيضا لقياس نجاح إعادة الإدماج ووضع المؤشرات المقاسة هنا في سياقها، إلا أن هذه المقارنة تعاني من محددين رئيسيين في حالة العراق.

يجب أن تكون مجموعة المقارنة المثلى مع الذين يعيشون في مناطق المنشأ الذين لم ينزحوا (وهو ما يعادل المجتمع المضيف في سياقات النازحين). ومع ذلك فإن حجم الصراع في العراق أدى إلى نزوح الغالبية العظمى من الناس إن لم يكن جميعهم من المناطق المتضررة. حدث النزوح في موجات مختلفة، إما عند وصول داعش في عام ٢٠١٤ وأثناء سيطرته على المنطقة أو أثناء العمليات العسكرية اللاحقة لقوات الأمن العراقية (أو حتى بعد ذلك بسبب العلاقات العدائية بين العائدين وأولئك الذين بقوا حتى ذلك الحين). يتم تسجيل النازحين في جميع الفترات المذكورة أعلاه كعائدين وليس فقط خلال عام ٢٠١٤ عند اندلاع الصراع.[٧]

تتميز بعض الاقضية بوجود الاشخاص الذين لم ينزحوا ولم يغادروا مناطق المنشأ (الباقين)، لا سيما في المناطق الحضرية الكبيرة مثل الموصل أو كركوك (لم يتأثر قضاء كركوك بالنزاع، بل كان هناك نزوح مرتبط بالعنف السياسي في عام ٢٠١٧ بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان). ومع ذلك وعند وجود الحاضرين لا يمكن اجراء مسح لهم من خلال أي من التقييمات التمثيلية واسعة النطاق وبالتالي لا توجد معلومات الكمية عنها.

وهذا يعني أنه لا يوجد معيار فعلي لمقارنة تجارب العائدين المسجلة في هذا الإطار، كما أوصت بذلك EGRIS - إما بسبب عدم وجود الاشخاص الذين لم ينزحوا (الباقين) أو مجتمع محلي للمقارنة به أو لعدم توفر بيانات لهم. هذا يحد من القدرة على فهم إلى أي مدى تتراكم هذه العقبات والتحديات التي تواجه العائدين في اعادة ادماجهم بسبب حالة عودتهم أو أنها عامة بالنسبة للجميع (المقيمون، أو مستويات ما قبل النزاع، أو غيرهم من السكان في بقية العراق).

٦ فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين، التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين (٢٠١٨, ٥٠ ص).

٧ انظر تصنيف النزوح المطول في العراق للمنظمة الدولية للهجرة: الإصدار ٢، لمراجعة موجات النزوح والعودة.

البيانات المستخرجة من كل مؤشر يتم تنظيمها وعرضها في شكلين في هذا التقرير: أولاً، كمؤشر على مستوى الدولة لجميع العائدين (على سبيل المثال، النسبة المئوية للعائدين الذين لا يحصلون على الرعاية الصحية)، وثانيًا، من خلال تصنيف النسبة المئوية على مستوى الدولة حسب الاقضية مع التركيز على المقاطعات الخمس عشرة الأولى التي تضم أكبر عدد من العائدين من أجل تسهيل تفسير أوضح وأكثر تركيزا للبيانات. فيما يلي قائمة بالاقضية الـ١٥ الأعلى:

الجدول ١. أعداد العائدين في العراق إعتبارا من آب ٢٠٢٠ واعلى ١٥ قضاء للعودة

التسلسل	القضاء	المحافظة	العائدين#	للعائدين٪
١	الموصل	نينوى	١,٠٣٧,٨٥٦	٢٢
٢	الرمادي	الانبار	٥٩٥,٣٦٢	١٢.٦
٣	فلوجة	الانبار	٥١١,٠٥٦	١٠
٤	تلعفر	نينوى	٣٥٠,٩١٠	٧.٥
٥	هيت	الانبار	١٧٦,١٤٢	٣.٧
٦	تكريت	صلاح الدين	١٧٥,٢٣٦	٣.٧
٧	الحمادنية	نينوى	١٦٦,٨٦٦	٣.٥
٨	الحويجة	كركوك	١٦٢,٨١٦	٣.٥
٩	الشرقاط	صلاح الدين	١٥٩,٧٥٦	٣.٤
١٠	كركوك	كركوك	١٥٢,٩٨٨	٣.٢
١١	بيجي	صلاح الدين	١١٤,٤١٤	٢.٤
١٢	تلكيف	نينوى	١٠٠,٨٤٨	٢.١
١٣	خانقين	ديالى	٩٨,٠١٠	٢.١
١٤	القائم	الانبار	٩٦,٩٩٠	٢.١
١٥	سنجار	نينوى	٨٣,٢٣٨	١.٨
	الاقضية المتبقية في العراق		٧٢٥,٠٤٠	١٥.٤
	المجموع		**٤,٧٠٧,٥٢٨**	**١٠٠**

المصدر: ILA ٧.

إعادة الإدماج كنتيجة قابلة للقياس

تعتبر المعايير الرئيسية الواردة أعلاه في الشكل ١ الظروف في مكان المنشأ من منظور معياري والتي تساهم في إعادة دمج النازحين العائدين هناك. وبالتالي لم يتم استيفاء أي معيار حيث لا ينبغي اعتبار العائدين مندمجين بشكل مستدام.

ينبغي ايضا وضع هذا الموقف في سياقه من خلال النظر في مدى عدم استيفاء المقيمين في مناطق العودة لأي معيار (انظر الإطار ٣ حول هذه المسألة). بالإضافة إلى ذلك في حالة العراق، يصعب قياس نسبة العائدين المتأثرين بكل أو بعض العقبات أو عدم وجود أي من العقبات المتعلقة بالعودة التي تعترض سبيل اعادة الادماج نظرا للحاجة إلى الاعتماد على مجموعات بيانات مختلفة لمؤشرات مختلفة، والتي تتضمن بيانات على مستويات مختلفة.

الاطار ٤. إقامة روابط بين المؤشرات والنتائج

نجحت التقييمات المتعلقة بحدة الظروف المعيشية عند العودة[٨] والاندماج المحلي للنازحين[٩] في تطبيق نموذج الانحدار لتقييم العوامل الفردية المرتبطة بإرتفاع معدلات العودة في الحالة الأولى، أو الشعور بالاندماج الإيجابي بالنسبة للحالة الثانية. كما أوضح كلاهما مدى أهمية كل عامل على حدة بالنسبة للنتيجة التي تم النظر فيها. تضمنت العوامل التي تم استكشافها في هذه التقييمات قياسات مرتبطة بمعايير الحلول الدائمة مكملة بمؤشرات سياقية أخرى ذات صلة بالعراق.

غير ان النهج التكميلي لتقييم إعادة الإدماج يمكن ان يتألف من قياس النتائج الملحوظة التي تحدث في غياب إعادة الإدماج المستدام. يمكن القيام بذلك على سبيل المثال من خلال مؤشرات بديلة مثل السلوك الفعلي للعائدين عند العودة. وافتراض استمرارية وجود عقبات شديدة أمام إعادة الإدماج في منطقة معينة فإن العائدين سيحاولون إعادة النزوح. هذا يعني ضمنا وجود علاقة سببية. يرد ادناه التدابير الخاصة بهذه النتائج في شكل أرقام فعلية لإعادة النزوح ونوايا الحركة المستقبلية (السلوك الماضي والمستقبلي) بين العائدين حسب القضاء.

أن استخدام نتائج إعادة الإدماج هذه يوفر الأساس للنظر في أن العقبات المختلفة قد يكون لها آثار مختلفة على إعادة الإدماج المستدام ومن ثم فإن تطبيق التحليل الإحصائي سيظهر ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين العقبات وإعادة الإدماج، مع وجود بعض العقبات التي تعوق إعادة الإدماج بشكل أكثر خطورة من غيرها.

مؤشر عودة نـزوح العائدين

عودة النزوح هي فئة من النزوح الثانوي وتشير على وجه التحديد إلى "النازحين الذين يعودون إلى مناطقهم الأصلية ولكنهم غير قادرين على تحقيق حلول مستدامة وبالتالي يتعرضون مرة أخرى الى النزوح الى مكان النزوح الأول أو إلى موقع جديد للنزوح".[١٠] وتقاس هذه النسبة المئوية هنا على أنه النسبة المئوية للعائدين في منطقة ما للذين نزحوا مرة أخرى بعد عودتهم (يتوفر مزيد من المعلومات حول قياسها باستخدام بيانات MCNA في الاطار ٥ أدناه). يقدر متوسط معدل إعادة النزوح عبر مناطق العودة في العراق بحوالي ٢٫٦٪، مما يعني أن ما يقرب من ٣ من كل ١٠٠ أسرة نازحة حاولت في مرحلة ما العودة إلى مواطنها الأصلية غادرت مرة أخرى. بعبارة أخرى، يشير هذا إلى أن ١ من كل ٣٨ عائدا في العراق قد نزح مرة اخرى. يمكن تصور هذا المعدل الاجمالي لعودة النزوح على أنه منخفض بشكل عام مما يعني أن الغالبية العظمى من العائدين كانت قادرة (أو مستعدة) على البقاء في مناطقهم الأصلية. ومع ذلك هناك اختلافات جغرافية مهمة حسب القضاء (انظر الشكل ٢). تشهد بعض الاقضية معدلات عالية لعودة النزوح بشكل خاص مثل عانة، حيث تشير التقديرات إلى أن ١ من كل ٤ أسر عائدة قد نزحت مرة أخرى. كما يجري بصورة منتظمة تقييم المناطق الأخرى ذات المعدلات المرتفعة، مثل البعاج وسنجار ودبس وطوز خورماتو وبلد على أنها تحتوي على بعض من أقسى الظروف المعيشية والاجتماعية والمادية عند العودة، وبالتالي يمكن توقع العودة الى النزوح.[١١]

٨ المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل المعني بالعودة وسوشيال انكويري، اللبنات الأساسية لمؤشر العودة في العراق، (أربيل، المنظمة الدولية للهجرة: ٢٠٢٠).

٩ المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل المعني بالعودة وسوشيال انكويري، المُدُن، موطناً: فهم الانتماء والقبول بين النازحين والمجتمعات المضيفة في العراق (أربيل، المنظمة الدولية للهجرة: ٢٠٢٠).

١٠ وافقت مجموعة تنسيق اللجنة المشتركة بين الوكالات في العراق (ICCG) على هذا التعريف وعتمدته في حزيران ٢٠١٨. وعادة ما يستخدم المفهوم الأوسع لـ "النزوح الثانوي" للإشارة إلى حركة النازحين بين مناطق النزوح المختلفة، دون محاولة العودة. وبالتالي، يتم استخدام إعادة النزوح هنا للتمييز على وجه التحديد تلك الحالات التي حاول فيها النازحون العودة إلى موطنهم الأصلي.

١١ المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل المعني بالعودة، الجولة الثامنة, ٢٠١٨.

تتوافق هذه النتائج مع التحليل السابق الذي يقيم الديناميكيات التي تؤدي إلى العودة الى النزوح من أماكنهم الأصلية ولا سيما مستويات التدمير المرتفعة في المساكن تليها عمليات العودة غير الطوعية وعدم كفاية الجهات الأمنية والتوتر في حياة المجتمع المحلي.[١٢] المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل المعني بالعودة وسوشيال انكويري، بحث حول النزوح بعد محاولة العودة في العراق، ملخص سلسلة مؤشرات العودة المواضيعية ٣ (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٠). وقد تبين أن تأثير الخدمات الأساسية وكسب العيش في هذا الصدد منخفض للغاية وربما يشير إلى حقيقة أن هذه المؤشرات غالبا ما تعتبر أقل أهمية عند مقارنتها بغياب الاستقرار والأمن.

الاطار ٥. حساب معدلات العودة الى النزوح

من المعقد تتبع وتسجيل هذا النوع من النزوح الثانوي بالنظر إلى الطبيعة المفاجئة لهذه الحركة والنسبة العالية من النزوح خارج المخيمات في العراق. ومع ذلك، يمكن استقراء الأرقام التقريبية باستخدام بيانات الأسرة التمثيلية على مستوى القضاء لكل من العائدين والنازحين مثل MCNA. و يقاس ذلك، أولاً، من خلال تحديد عدد المستجيبين في عينة النازحين الذين أفادوا بأنهم حاولوا سابقا العودة إلى أماكنهم الأصلية. يتم تطبيق أوزان العينات (حسب منطقة النزوح) لتقدير العدد الفعلي للأسر التي يمثلها هؤلاء المستجيبون الذين عادوا الى النزوح. يعاد تجميع هذا العدد حسب المنطقة الأصلية الخاصة بهم ويضاف إلى المجموعة الفعلية للعائدين المقدرين مما يوفر تقديرا للعدد الإجمالي للأسر التي حاولت العودة في وقت ما. يتم احتساب المعدل الفعلي لإعادة النزوح على أنه نسبة الأسر التي عادت الى النزوح من هذا العدد الإجمالي من العائدين. بالنظر إلى أن هذا يعتمد على بيانات المسح، فإن أي رقم يقدم يخضع لهامش الخطأ.

الشكل ٢. النسبة المئوية للعائدين الذين عادوا الى النزوح حسب قضاء العودة

ملاحظة: يتم ترتيب الاقضية حسب العدد الإجمالي للعائدين في المنطقة. تشيرNA إلى أنه لا توجد بيانات متاحة لتلك المنطقة؛ تشير النجمة (*) بجوار اسم القضاء إلى البيانات الارشادية بسبب محدودية حجم العينة.

المصدر: MCNA ٢٠١٩

١٢ المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل المعني بالعودة وسوشيال انكويري، بحث حول النزوح بعد محاولة العودة في العراق، ملخص سلسلة مؤشرات العودة المواضيعية ٣ (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٠).

مقياس النوايا المعلنة لحركة العائدين

يعتمد هذا المؤشر على نوايا الحركة للأشهر الـ ١٢ التالية التي أبلغ عنها العائدون الذين شملهم الاستقصاء في MCNA. بالنسبة لجميع السكان العائدين، تشير نسبة تصل إلى ٩٧.٦٪ إلى وجود نية للبقاء في مكان عودتهم. بالنسبة لـ ٢.٤٪ المتبقية، افاد غالبية المستجيبين (حوالي الثلثين) أنهم ينتظرون ان يقرروا ما يجب القيام به وأن أقلية فقط لديها نوايا للانتقال إلى مكان آخر وخاصة داخل حدود العراق.

يصنف الشكل ٣ النسبة المئوية للعائدين الذين لديهم نوايا غير البقاء في مكانهم حسب قضاء العودة. بشكل عام، يظل المعدل منخفضا بشكل ملحوظ في معظم الاقضية (أو في بعض الأحيان يقدر بنسبة ٠٪) ولكنه يميل إلى الزيادة في الاقضية ذات الأعداد المنخفضة نسبيا من العائدين وتميل الاقضية ذات نسب النوايا العالية للانتقال إلى أماكن أخرى تتوافق مع تلك التي تتمتع بأعلى معدلات إعادة النزوح كما ورد أعلاه.

الشكل٣. النسبة المئوية للعائدين الذين لديهم نوايا تختلف عن نوايا البقاء في منطقة الاصل

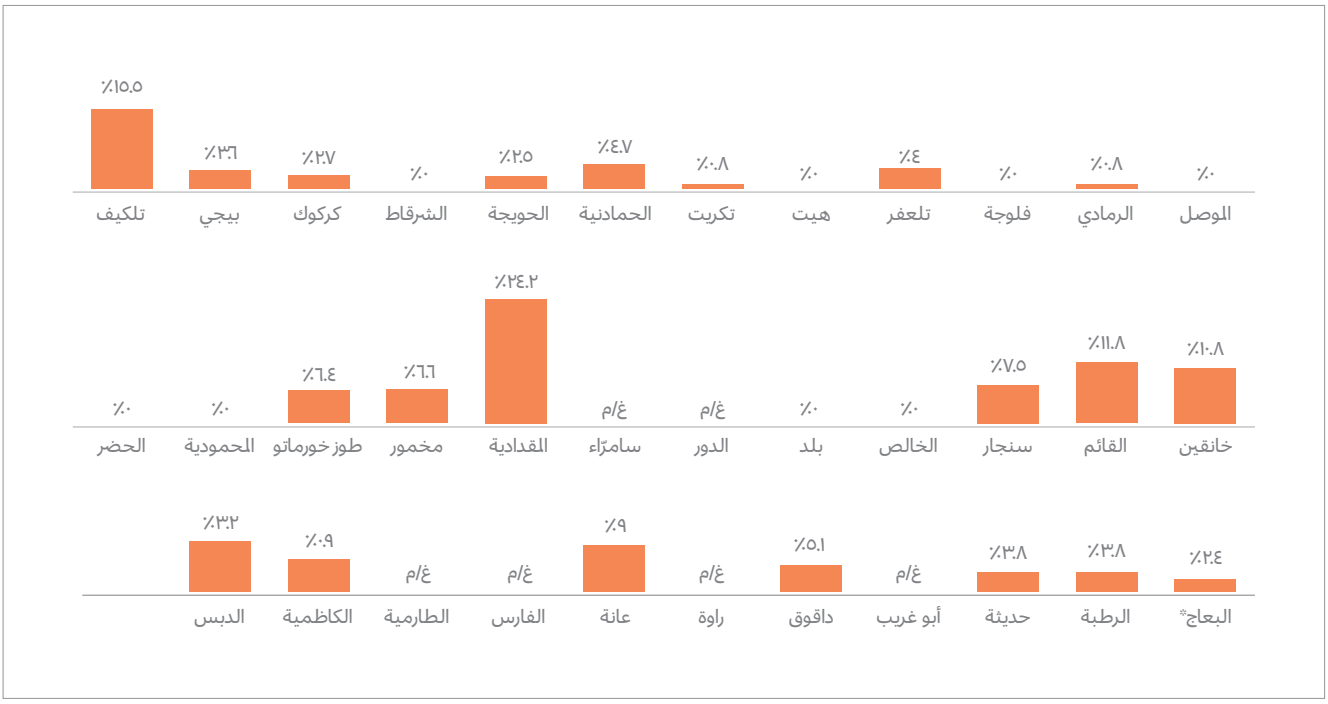

ملاحظة: يتم ترتيب المناطق حسب العدد الإجمالي للعائدين في المنطقة. وتشير N/A إلى عدم وجود بيانات متاحة أو عدم وجود عدد كافي من المستجيبين لعينة تمثيلية إحصائيا في القضاء؛ يشير (*) الي بجوار اسم القضاء إلى أن البيانات إرشادية فقط بسبب محدودية حجم العينة.

المصدر: MCNA ٢٠١٩.

المحددات

يبدو أن النتائج المعروضة هنا تشير إلى عودة مستمرة من حيث التنقل نظرا لان الغالبية العظمى من العائدين لم يبدوا أو لم يعربوا عن استعدادهم للنزوح مرة أخرى. ومع ذلك، لا ينبغي اعتبار ذلك بمثابة إعادة ادماج مستدامة. تمثل العودة الى النزوح لهذا الغرض ونوايا الحركة المعلنة كمؤشر لبعض المحددات. قد يفضل بعض العائدين العيش في مكان آخر نظرا للعقبات التي تحول دون إعادة الاندماج بشكل مستدام ولكن قد لا يعبرون عن نواياهم للقيام بذلك أو قد لا يكونوا قادرين على القيام بذلك بسبب القيود (المالية والاجتماعية وتجنبا المخاطر وما إلى ذلك). وبالتالي ينبغي النظر إلى النزوح مرة أخرى أو اجبار العائدين على النزوح على أنه خيار الملاذ الأخير لأولئك العائدين الذين لم يتم إعادة إدماجهم بشكل مستدام.

ثمة طريقة بديلة لقياس إعادة الإدماج كنتيجة تتمثل في التركيز على جوانب مثل الشعور بالتهميش والإهمال بين العائدين. إذا تم إعادة دمجهم بشكل مستدام (والامتثال لكل المعاييرومعظمها بما في ذلك العناصر طويلة الأجل المرتبطة بالعدالة والإنصاف)، فلا بد أن تكون مستويات العزلة التي يشعر بها العائدون تجاه الحكومة أو المجموعات السكانية الأخرى السائدة. قد لا يشير هذا الوضع إلى حل دائم فحسب، بل قد يشير أيضا إلى حدوث قدر من الانتصاف عن الأسباب الجذرية للنزاع. ومع ذلك، فإن هذه الأنواع من القياسات غير متوفرة لجميع السكان العائدين في العراق. لهذا السبب، لا يحاول هذا التقرير ربط نوايا الحركة بوجود عقبات أمام إعادة الاندماج كطريقة لقياس مدى خطورة كل عقبة. يتم قياس العقبات بناءا على معايير EGRIS واستخدام المؤشرات المتاحة الأكثر تمثيلاً من مجموعات البيانات الخارجية من أجل توفير فهم للعوائق الأكثر انتشارا من غيرها.

ملخص جدول المؤشرات والنسبة المئوية للاسر العائدة المتضررة

المعيار ١:السلامة والامان والعلاقات الاجتماعية		
١.١. مخاطر العنف	العراق ٪	المصدر
٪ من الاسر العائدة في المواقع تتعرض لخطر العنف	٪٥٠	RI (٢٠٢٠)
من الاسر العائدة في مجتمعات تتطلب مصالحة محلية	٪١٢	RI (٢٠٢٠)
١.٢. الحماية البدنية	العراق ٪	المصدر
٪ من الاسر العائدة في مواقع تفتقر الوجود الامني	٪١>	RI (٢٠٢٠)
٪ من الاسر العائدة في مواقع تتعدد فيها الجهات الامنية	٪١٠	RI (٢٠٢٠)
١.٣. حرية التنقل	العراق ٪	المصدر
٪ من الاسر العائدة تواجه قيود على التنقل	٪٤٤	MCNA (٢٠١٩)
٪ من الاسر العائدة لديها اناث لايشعرون بالامان في التنقل	٪٣٢	MCNA (٢٠١٩)
المعيار ٢: المستوى المعيشي اللائق		
٢.١. السكن	العراق ٪	المصدر
٪ من الاسر العائدة تسكن مأوى غير ملائم	٪٢	ILA (٢٠٢٠)
٪ من الاسر العائدة تسكن في مساكن تواجه خطر التعرض للتلوث من جراء المتفجرات	٪٣	MCNA (٢٠١٩)
٪ من الاسر العائدة تواجه خطر الاخلاء	٪٤	MCNA (٢٠١٩)
٪ من الاسر العائدة في مواقع تفتقر الى امدادات المياه	٪٦	ILA (٢٠٢٠)
٪ من الاسر العائدة في مواقع تفتقر الى امدادات المهرباء	٪٤	ILA (٢٠٢٠)
٢.٢. توفير الرعاية الصحية والتعليم	العراق ٪	المصدر
٪ من الاسر العائدة في مواقع لا تتوفر فيها الرعاية الصحية الاولية	٪١	ILA (٢٠٢٠)
٪ من الاسر العائدة في مواقع لا تتوفر فيها مستشفيات	٪٢	ILA (٢٠٢٠)
٪ من الاسر العائدة ذكروا صعوبة توفير الرعاية الصحية	٪٣٢	MCNA (٢٠١٩)
٪ من الاسر العائدة في مواقع لا تتوفر فيها التعليم الابتدائي	٪١>	ILA (٢٠٢٠)
٪ من الاسر العائدة في مواقع لا تتوفر فيها التعليم الثانوي	٪١>	ILA (٢٠٢٠)
٪ من الاسر العائدة افادت صعوبة توفير التعليم في مناطقهم	٪٦	MCNA (٢٠١٩)
المعيار ٣: الوصول الى كسب العيش والامن الاقتصادي	العراق ٪	المصدر
٪ من الاسر العائدة في مواقع تفتقر الى اعمال تجارية عاملة	٪٤٣	RI (٢٠٢٠)
٪ من الاسر العائدة في مواقع تفتقر الى زراعة	٪٢٢	RI (٢٠٢٠)
٪ من الاسر العائدة تفتقر الى مصدر دخل او مصدر دخل مستقر	٪٥٣	MCNA (٢٠١٩)
المعيار ٤: استرداد الملكية والتعويض	العراق ٪	المصدر
٪ من الاسر العائدة في انتظار تعويض الملكية	٪٣٤	MCNA (٢٠١٩)
٪ من الاسر العائدة يسكنون في ملكية متنازع عليها	٪١٢	MCNA (٢٠١٩)
المعيار ٥: الوثائق القانونية	العراق ٪	المصدر
٪ من الاسر العائدة لا توجد لديها وثائق تعريف شخصية اساسية	٪٢١	MCNA (٢٠١٩)
٪ من الاسر العائدة تسكن في ممتلكات بدون ضمان الحيازة	٪٤	MCNA (٢٠١٩)
٪ من العائدين في مواقع لا تتوفر فيها المحاكم	٪٤٦	ILA (٢٠٢٠)

ILA تقيم الموقع المتكامل RI مقياس العودة MCNA تقييم احتياجات المتعدد المجموعات.

المعيارا

المعوقات التي تعترض السلامة والأمان والعلاقات الاجتماعية

الصلات بين الامن واعادة الادماج بين الأمن شاملة عدة مجالات وتربط بين الحماية والاستقرار وسيادة القانون وعدة ابعاد رئيسة للتماسك الاجتماعي.

يتم هنا دراسة المعايير الفرعية التالية المرتبطة بالعناصر الاجتماعية والأمنية:

- خطر العنف (بما في ذلك من التوترات الاجتماعية).
- الحماية البدنية.
- حرية الحركة.

خطر العنف

ما الذي تنطوي عليه مخاطر العنف بإعتباره أحد العقبات؟

شهدت جميع اماكن الاصل للعائدين في هذا التحليل صراع داعش وآثاره. على الرغم من انتهاء النزاع، لا تزال مصادر العنف موجودة في العديد من الأماكن ويمكن أن تؤثر على السكان عند عودتهم. في بعض الحالات، قد يثير العنف العودة الفعلية لمجموعة متنوعة من السكان إلى موقع معين حيث أن العديد من حركات العودة قد سبقت تدخلات المصالحة أو بناء السلام في محاولة لتخفيف المظالم داخل وبين المجموعات التي خرجت من الصراع أو تفاقمت بسبب النزاع وفيما بينها.

لهذا السبب ينبغي النظر إلى مخاطر العنف من جبهات متعددة. وهذا يشمل التهديدات الخارجية مثل الهجمات المستمرة من داعش أو الجماعات المسلحة الأخرى، و أيضا النزاعات الاجتماعية التي تتخذ شكل توترات عرقية ودينية أو قبلية وعنف، بما في ذلك حالات الانتقام أيضا. تلعب المنافسة السياسية أيضا دورا في هذا الخطر حيث تتنافس الجهات الأمنية المختلفة على الهيمنة الإقليمية وسط التكوين الأمني المجزأ بعد انتهاء الصراع في العراق.[١٣]

وأخيرا، من المهم النظر فيما إذا تم مخاطبة هذه المخاطر ام لا بسبب عدم وجود الآليات لحلها أو لأن الآليات الموجودة غير فعالة في القيام بذلك ويؤكد على اهمية أن الأشخاص المتضررين من النزاع يرون في كثير من الأحيان الحاجة إلى إجراءات قضائية رسمية و / أو عمليات المصالحة المحلية من أجل السماح بعودة أكثر سلمية واستدامة.[١٤] على هذا النحو، تم الشروع في عدد من العمليات أو الاتفاقات المحلية عبر مناطق العودة - منطقة تلعفر مثال واحد - لتسهيل العودة بشكل أفضل ومعالجة المظالم الاجتماعية والأمنية ضمن أمور أخرى.[١٥]

كيفية قياس مخاطر العنف؟

بناءا على ما سبق - أي فهم مخاطر العنف من خلال وجود مصادر للعنف وغياب الحلول – ترد ادناه المؤشرات المستخدمة للقياس وتقاس جميعا على مستوى الموقع بدلاً من تمثيل التصورات الفردية، مما يعني أنه، كما هو موضح في الأساليب ان المعلومات تجمع من مصدر معلومات رئيسي في كل موقع.

المصدر: RI (٢٠٢٠).

المصدر: RI (٢٠٢٠).

ما مدى انتشار مخاطر العنف في مناطق العودة وأين يوجد؟

تشكل مخاطر العنف عقبة منتشرة في مناطق العودة وتؤثر على نصف العائلات التي سعت إلى العودة إلى موطنها الأصلي. هذه هي العقبة الأكثر انتشارا أمام إعادة الإدماج، مقارنة بالعقبات الأخرى التي تم بحثها في هذا التقرير.يرد ادناه المزيد من النقاش لكلا المؤشرين.

١٣ إيريكا جاستون وأندراس ديرسي هورفات - العراق بعد داعش: الجهات الفاعلة شبه الحكومية والقوى المحلية، والسياسة الجزئية للسيطرة (برلين: GPPI، ٢٠١٨).

١٤ USIP وسوشيال انكويري وإطار عمل مراقبة النزاع والاستقرار، الجولات ١-٣.

١٥ USIP، "وسط الاضطرابات العراقية، تلعفر تبني السلام"، USIP، ٥ نوفمبر ٢٠٢٠.

المؤشر١:
الاسر العائدة المعرضة للعنف في المواقع

يقدم هذا المؤشر فكرة عما إذا كان السكان في كل موقع تم تقييمه قلقين بشكل عام بشأن العنف الذي يحدث، إما بسبب الهجمات الخارجية أو التوترات الاجتماعية. والاستنتاج أن نصف العائدين في العينة يعيشون في مناطق لا تزال توجد فيها مثل هذه المخاوف قائمة يدل تماما على حقيقة أن العنف لم يختف من الحياة اليومية في مناطق العودة.

تتركز المخاوف الأمنية بشكل أكبر في بعض المناطق (الشكل ٤). وتظهر ست من أصل ١٥ منطقة عودة أعلى نسبا أعلى من ٨٠٪، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من السكان العائدين يعيشون في مواقع تعاني من انعدام الأمن. ولاتظهر سوى أربع أقضية معدلات منخفضة للغاية من المخاوف الأمنية.

شكل ٤. النسبة المئوية للعائدين في المواقع المعرضين الى مخاطر العنف البدني حسب اعلى ١٥ قضاء للعودة

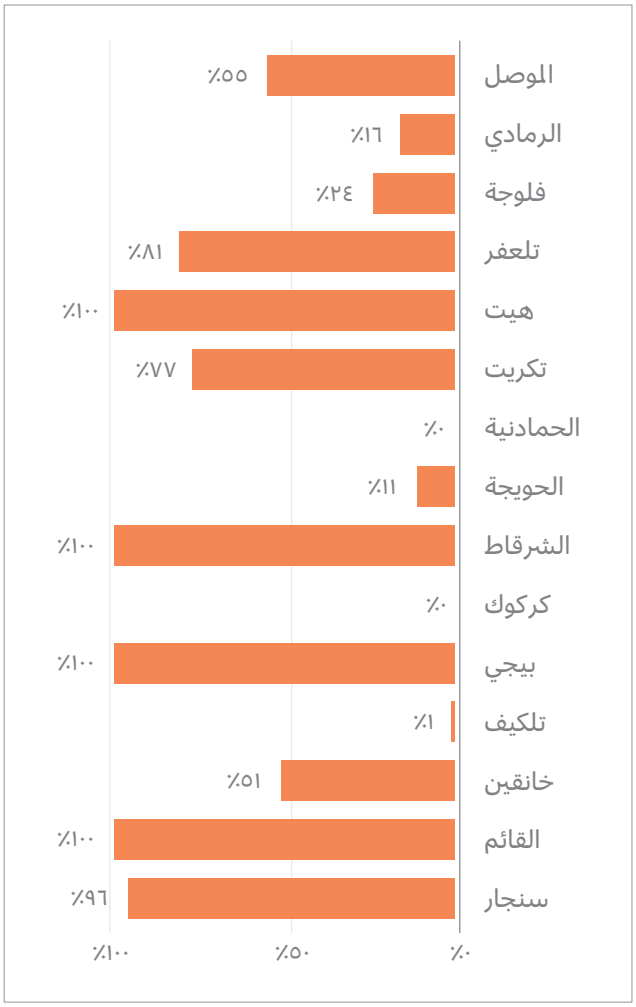

المصدر: RI (٢٠٢٠).

ثمة عنصر آخر يجب مراعاته هو انعدام مصدر المتصور للامان. كما ذكرنا، يمكن أن تشمل هذه المصادر التهديدات الخارجية (مثل الهجمات المرتبطة بداعش) والصراعات الاجتماعية (الانتقام والأعمال الانتقامية فضلاً عن التوترات بين المجموعات العرقية والدينية والقبلية في المجتمع)، وخطوط الصدع المتعلقة بالأمن (الاشتباكات بين الأمن بسبب المنافسة السياسية والإقليمية). من بين أكثر المخاوف المبلغ عنها انتشارا تلك التي تتعلق بالتهديد بهجمات داعش. تلعب المصادر الأخرى دورا طفيفا نسبيا في أعمال العنف وتتجمع في الغالب في اقضية محددة ذات سياق محلي مستمر يفسر اهميتها.

الشكل ٥. النسبة المئوية للعائدين في المواقع المعرضين للعنف البدني مصنفة حسب مصدر العنف

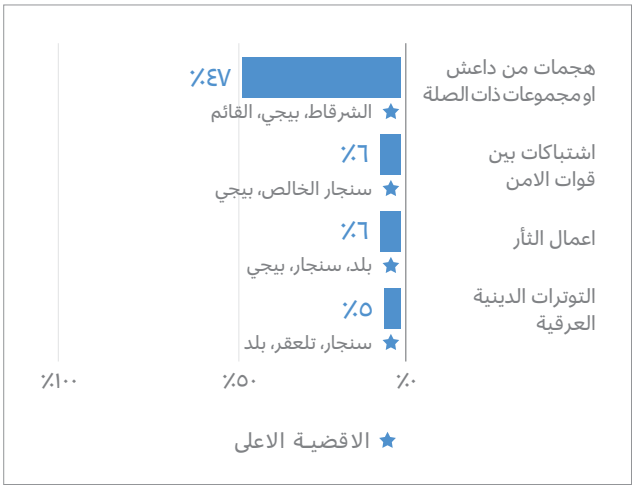

المصدر: RI (٢٠٢٠).

المؤشر ٢:
الأسر العائدة في المجتمعات التي تستلزم اجراء عملية مصالحة محلية

يرصد هذا المؤشر حاجة المجتمعات إلى المصالحة المحلية بين المجموعات التي تسكن المنطقة من أجل استعادة السلام والتعايش أو الحفاظ عليهما. و بحكم تعريفه هو مؤشر محلي بمعنى أن ما إذا كانت هناك حاجة للمصالحة أم لا، له جذور في ديناميكيات محلية معينة والتي ينبغي دراستها بشكل فردي.[١٦] وهذا ما يفسر سبب عدم ادراج هذا المؤشر الا في عدد صغير نسبيا من الاقضية. كما في الشكل ٦، تشمل هذه الاقضية تلعفر وسنجار وبدرجة أقل الفلوجة.[١٧] بالإضافة إلى هذه الاقضية الثلاث، هناك مناطق أخرى في المراكز الخمسة عشر الأولى تتميز بالحاجة إلى المصالحة المحلية - وهذا يشمل بلد وطوز خورماتو والمقدادية والبعاج. تضم هذه الاقضية الإضافية عددا أقل من العائدين وهو عامل يضع المصالحة في السياق الصحيح: غالبا ما تعني هذه العمليات أن هناك أعداد كبيرة من النازحين من هذه المناطق لا يمكنهم أو لا يجرؤون على العودة حتى تتم المصالحة بشكل فعال.

١٦ المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل المعني بالعودة وسوشيال انكوبري، الدور المتزايد للمصالحة في حركات العودة، مؤشرات العودة المواضيعية ٢ (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٠).

١٧ وتشمل الاقضية الأخرى التي يشكل فيها هذا الأمر مصدر قلق ولكن بها عدد أقل من العائدين طوز خورماتو والمقدادية والبعاج.

الشكل ٦. النسبة المئوية للعائدين في المجتمعات التي تستلزم اجراء عملية مصالحة محلية حسب اعلى ١٥ قضاء عودة

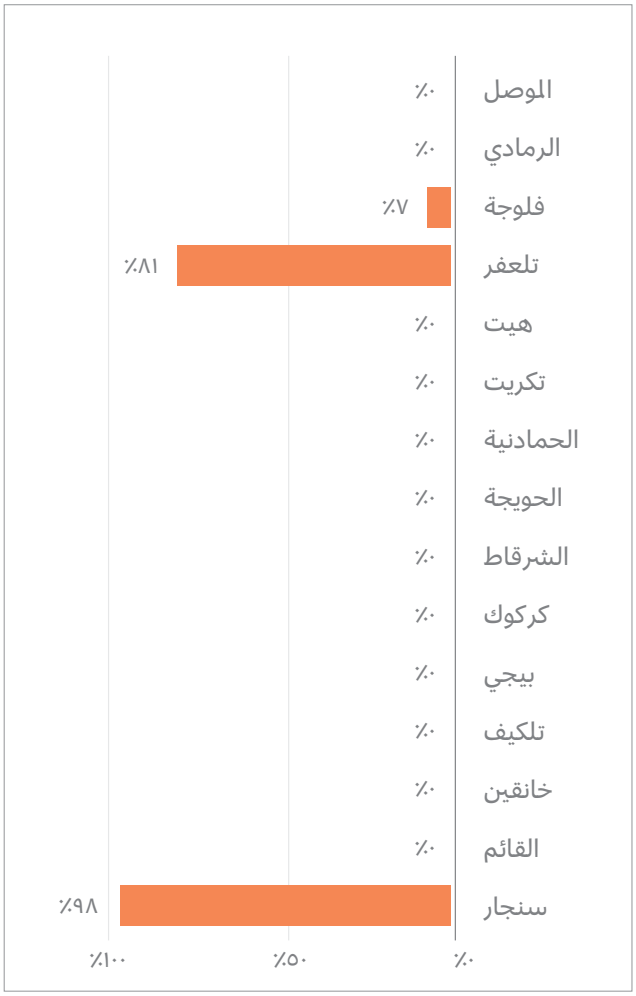

المصدر: RI (٢٠٢٠).

المصالحة هي عملية طويلة الأمد و مستمرة في كثير من الاحيان لإعادة إرساء التعايش السلمي والحفاظ عليه. وبالتالي، فإن الاعتبار الرئيسي ليس ما إذا كانت هناك حاجة للمصالحة ولكن ما إذا كانت تحدث بالفعل أم لا. تُبين البيانات المتعلقة بهذا الجانب الأخير أن المصالحة تحدث جزئيا فقط في تلعفر وليس في سنجار.[١٨] من بين الاقضية الخمس عشرة الأولى ورد أن المصالحة لم تحدث سواء في طوز خورماتو أو المقدادية وبصورة جزئية في بلد. هذا أمر مهم، حيث تبين أن غياب المصالحة يشكل عقبة مهمة أمام عودة العديد من النازحين الذين لا يُسمح لهم حاليا بالعودة (أي المحظورين) سواء من قبل مجتمع العائدين الآخرين أو من قبل الجهات العشائرية والأمنية.[١٩]

١.٢ الحماية البدنية

ما الذي تعنيه الحماية البدنية بإعتباره احد العقبات؟

كثيرا ما يُشار إلى الافتقار إلى الحماية البدنية على أنه عقبة رئيسية أمام العودة لان العديد من النازحين ذكروا سابقا الى عدم وجود قوات امنية في أماكنهم الأصلية وبالتالي احتمال تعرضهم للهجمات، وهذا أحد أسباب عدم التخطيط للعودة في غضون ١٢ شهر.[٢٠] يمكن دراسة هذا الجانب من الأمن بشكل عكسي أيضا. تشير النتائج المستقاة من مؤشر العودة إلى أن الموقع الذي يوجد به تتعدد به الجهات الأمنية أقل احتمالية للعودة من موقع به عدد أقل من الاطراف الامنية.[٢١] وكثيرا ما يؤدي تعدد الاطراف الامنية في حدوث ارباك حول من يتحكم في المواقع و البروتوكولات التي يتعين على السكان اتباعها علاوة على ذلك، فقد يزيد من احتمالية حدوث اشتباكات بين الجهات المتنافسة على السلطة.

ترتبط هذه القضايا المتصلة بالتكوين الأمني في نهاية المطاف فيم اذا كانت المجتمعات تشعر بالحماية من تجدد العنف وبالتالي فهي عناصر مهمة لإعادة الإدماج الدائم للأسر العائدة (بإعتباره عنصر اساسي لمنع المزيد من العنف أو الصراع والمزيد من النزوح نتيجة لذلك). ينبغي النظر إلى العوامل الأخرى المرتبطة بالحماية تتجاوز عدد الاطراف الأمنية، مما يستلزم معرفة مدى الراحة التي يعرب عنها العائدون فيما يتعلق بنوع الاطراف الامنية الموجود في مسقط رأسهم. في بعض الحالات يمكن الشعور بوجود جهات أمنية تعتبر طائفية و خطر على العائدين مما يسبب إعادة النزوح أو ثنيهم عن العودة في المقام الأول.[٢٢]

كيفية قياس معوقات الحماية البدنية؟

حيث انه لا توجد بيانات متاحة من التقييمات على الصعيد الوطني لتوضيح كيفية شعور الأشخاص المحميين بدنيا بشكل أفضل ومدى ارتياحهم للتكوين الأمني في مسقط رأسهم[٢٣] و هناك مؤشرات أخرى مرتبطة بالاطراف الأمنية ضمن مجموعات البيانات هذه. تسمح هذه المؤشرات بقياس جزئي للحماية على النحو المبين أعلاه في مواقع العودة.

١٨ قد تتغير هذه النتائج الخاصة بقضاء سنجار بمرور الوقت في ضوء اتفاقية تشرين الاول ٢٠٢٠ الموقعة بين الحكومة الفيدرالية العراقية وحكومة إقليم كردستان بشأن وضع المنطقة. وبالمثل ففي قضاء تلعفر، قد تتغير الاراء بتوقيع اتفاق سلام محلي في شباط ٢٠٢٠ في ناحية زمار وتوقيع اتفاقية محلية في مركز تلعفر في آب ٢٠٢٠. ومع ذلك إذا كان مصادر المعلومات أو السكان يشعرون بأن المصالحة تحدث أم لا، فإن ذلك يعتمد على تصوراتهم عن محتواها وتنفيذها، انظر على سبيل المثال قوة السلام اللا عنف وميثاق شرف العياضية: دراسة (أربيل: قوة السلام اللاعنف، ٢٠٢٠) والمنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل المعني بالعودة وسوشيال انكويري، "الدور المتزايد للمصالحة في حركات العودة".

١٩ روجر جويو ونادیا صديقي، لماذا لم يعد أحد إلى هنا؟ مراقبة الظروف المادية والاجتماعية في مكان المنشأ لفهم أنماط عودة النازحين في العراق. ورقة معلومات أساسية لتقرير IDMC العالمي حول النزوح الداخلي (IDMC: جنيف، ٢٠٢٠).

٢٠ المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل المعني بالعودة وسوشيال انكويري، أسباب البقاء: تصنيف النزوح المطول في العراق (المنظمة الدولية للهجرة: أربيل، ٢٠١٨).

٢١ وفقا لمؤشر العودة وتكوينات الأمان القياسية في الدولة، من المعتاد العثور على ٢ إلى ٣ تعمل في موقع معين؛ تظهر التحديات عندما يكون هناك أكثر من ٤ تحديات. انظر على سبيل المثال، مصفوفة تتبع النزوح، مؤشر العودة: نتائج الجولة الثالثة - العراق.

٢٢ المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل المعني بالعودة وسوشيال انكويري، عندما تكون القدرة على تحمل التكاليف مهمة: الاقتصاد السياسي والقرارات الاقتصادية التي تتخذها للنازحين في العراق (المنظمة الدولية للهجرة: أربيل، ٢٠١٩).

٢٣ كما لوحظ، يتضمن USIP وسوشيال انكويري، إطار عمل مراقبة النزاع وتحقيق الاستقرار الاجتماعي على مؤشرات في هذا الصدد لكنه يغطي محافظة نينوى على وجه التحديد. التقييمات الأخرى مثل مراقبة الحماية التي تجريها الجهات الفاعلة الفردية هي أيضا محددة للحالات الفردية ولا تقدم رؤية قابلة للتعميم لاستخراج البيانات من جميع الاقضية.

المؤشر ٣

النسبة المئوية للأسر العائدة في مواقع لا توجد فيها اطراف أمنية (من مؤشر العودة - ٢٠٢٠).

<١٪

المصدر: RI (٢٠٢٠).

المؤشر ٤

النسبة المئوية للأسر العائدة في مواقع تعدد فيها الاطراف الأمنية (من مؤشر العودة - ٢٠٢٠).

١٠٪

المصدر: RI (٢٠٢٠).

ما مدى انتشار معوقات الحماية البدنية في مناطق العودة وأين وجدت؟

كلا المؤشرين اللذين تم درستهما ليسا منتشرين على نطاق واسع وغالبا ما يقتصران على مناطق محددة (خاصة فيما يتعلق بعدم وجود اطراف أمنية). ترد أدناه مناقشة كل مؤشر بشكل مفصل أكثر.

المؤشر ٣: ألاسر العائدة في مواقع لا يوجد فيها عناصر أمنية

هذا المؤشر إيجابي إلى حد ما بمعنى أن جميع مواقع العودة تقريبا تضم عنصر أمني واحد على الأقل مسؤول عن حماية المنطقة، كما أفادت مصادر المعلومات المحلية في مؤشر العودة. ففي قضاء الحضر (وبشكل أكثر تحديداً داخل ناحية التل) توجد بعض المواقع في الامتداد الصحراوي الشاسع في جنوب محافظة نينوى والتي يقال بعدم وجود جهات أمنية تحمي المنطقة.

المؤشر ٤: الأسر العائدة في مواقع تضم أطراف أمنية متعددة

يشمل هذا المؤشر المواقع في المناطق التي يبلغ فيها مصادر المعلومات عن وجود أربعة أو أكثر من الاطراف الأمنية المختلفة. إن وجود أربع مجموعات أو أكثر عمليا، يعني أن العديد من وحدات الحشد الشعبي (PMUs) أو وحدات التعبئة العشائرية (TMUs)، أو جهات فاعلة أخرى المرتبطة بها موجودة في الموقع بالإضافة إلى الجيش العراقي والشرطة المحلية. كما ذكر أعلاه يمكن اعتبار هذا المستوى من التجزؤ على أنه عقبة أمام العودة لأنه غالبا ما يرتبط بالمنافسة بين الجهات الامنية للسيطرة على المناطق وفي كثير من الحالات مع جهات فاعلة مختلفة تمثل مصالح مجموعات مختلفة تعيش في مجتمع معين.

من بين أعلى ١٥ منطقة عودة، هناك أربع فقط تتميز بمستوى معين من التعدد. تعتبر تلعفر وخانقين أكثر المناطق تأثراً بهذه الديناميكية. تأثرت سنجار والشرقاط جزئيا فقط (أي أن بعض المواقع الفردية تشير إلى وجود جهات أمنية متعددة والبعض الآخر لا يتأثر). تتراوح الاقضية المتبقية بوجود واحد الى ثلاث اطراف أمنية.

شكل ٧. النسبة المئوية للعائدين في مواقع تتعدد فيها الاطراف الامنية حسب اعلى ١٥ قضاء للعودة

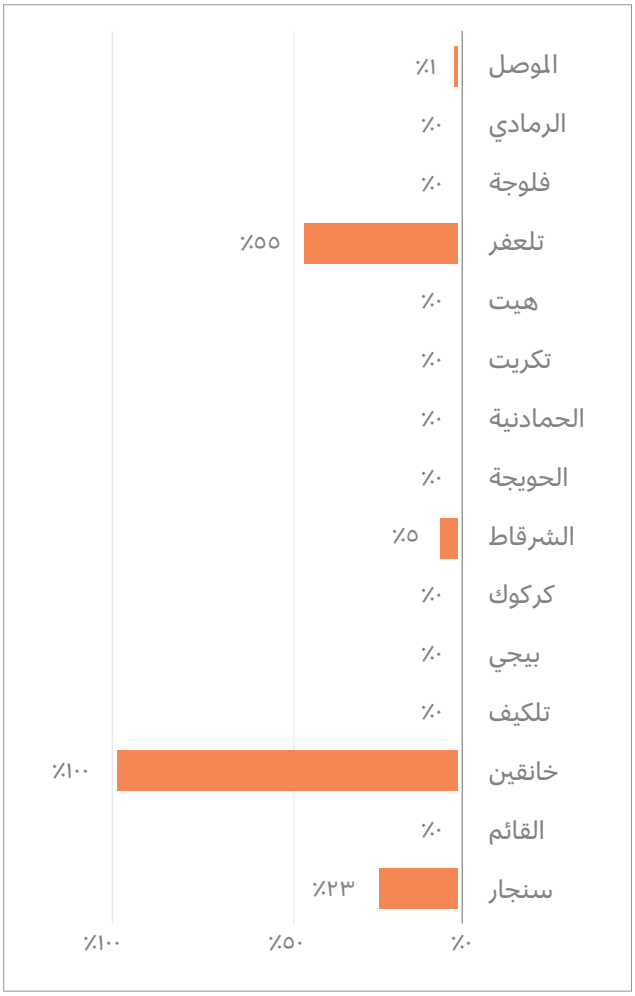

المصدر: RI (٢٠٢٠).

١.٣ حرية التنقل

ما الذي يترتب على حرية التنقل إعتبارها أحد العقبات؟

تعد حرية التنقل (أو عدمها) عنصرا مهما في العودة لأنها يمكن أن تؤثر على الاماكن التي قد يعيش فيها العئدين مرة أخرى وقدرتهم على السعي وراء كسب العيش والعلاقات الاجتماعية ومشاعر الأمان.

يجري استكشاف عنصرين من بين مجموعات البيانات الوطنية التي تعيق حرية التنقل. الأول يتعلق بالقيود المفروضة على قدرة بعض أو كل السكان على التنقل في منطقة جغرافية. وعادة ما تكون هذه إجراءات مؤقتة تتخذها السلطات المحلية أو قوات الأمن كوسيلة لتعزيز السيطرة على منطقة بعد النزاع أو لمنع الناس من الدخول إلى مناطق غير آمنة. غير ان هذه الإجراءات قد تكون بمثابة سياسة متعمدة ضد مجموعات[٢٤] سكانية معينة. قد توضع بشكل تعسفي كوسيلة أخرى للسيطرة أو

٢٤ بلقيس واللي، "العراق: لا للعودة للوطن"، هيومن رايتس ووتش، ١٤ يونيو حزيران ٢٠١٩.

لحوافز مالية.[٢٥] وتتعلق المسألة الثانية بالقيود المفروضة ذاتيا على حركة المقيمين بسبب المخاوف المتعلقة بسلامتهم. يمكن ملاحظة ذلك، على سبيل المثال، إذا كان أفراد الأسرة لا يشعرون بالراحة في التنقل حول موطنهم الأصلي بشكل عام أو يخشون الذهاب إلى أماكن معينة فيه.

كيف تُقاس المعوقات التي تعترض سبيل حرية التنقل؟

هناك بعض المؤشرات التي تغطي الأبعاد المختلفة لقيود التنقل التي سبق مناقشها. وينظر في ما يلي من مجموعات البيانات المتاحة. وتقاس القيود المفروضة على التنقل وقلة الشعور بالأمان على مستوى الأسرة من خلال تجارب الإبلاغ الذاتي.

٤٤٪

المؤشر ٥

النسبة المئوية للأسر العائدة التي تعاني من قيود على التنقل

من MCNA-٢٠١٩

٣٢٪

المؤشر ٦

النسبة المئوية للأسر العائدة التي يشعر أفرادها من الإناث بعدم الأمان اثناء التنقل

من MCNA-٢٠١٩

ما مدى شيوع العقبات التي تعترض حرية التنقل في مناطق العودة وأين توجد؟

تنتشر القيود على الحركة وتدني الشعور بالأمان على نطاق واسع في جميع الاقضية، حيث أفاد عدد كبير من العائدين أنهم تأثروا بهذه الحالات. من المهم ملاحظة أن مجموعات البيانات المتاحة لا تغطي سوى تجارب العائدين ككل دون التمييز بين المجموعات الفرعية السكانية التي قد تتأثر بشكل غير متناسب.

المؤشر ٥:
الأسر العائدة التي تعاني من قيود في التنقل

يقيس هذا المؤشر الأول النسبة المئوية للأسر العائدة التي أفادت بأنها تواجه قيود في قدرتها على التنقل بحرية في مناطقها الأصلية. هذه سمة مشتركة في سياقات ما بعد الصراع حيث تحاول قوات الأمن ممارسة السيطرة والحد من عمل الجماعات المسلحة. ومع ذلك، كما ذكر أعلاه، فإنه يجلب معه أيضا عواقب سلبية (غير مقصودة) في إعادة دمج السكان المتأثرين بالقيود المفروضة على الحركة، خاصةً إذا كان اجراءا متعمدا يستهدف بعض الفئات دون أخرى. ويتعذر تقييم هذا التقييد بالبيانات المتاحة، تشير النتائج من MCNA إلى أن ما يقارب نصف العائدين يعانون من قيود في حركتهم.

إن هذه القيود منتشرة نسبيا في جميع مناطق العودة الرئيسية (الشكل ٨). وتتراوح الاقضية الأكثر تضررا من مناطق حضرية كبيرة نسبيا مثل الموصل والحمدانية إلى اقضية معزولة ومهجورة اكثر من غيره بما في ذلك هيت والقائم والحويجة. تتعلق القيود في هذه المواقع بالحد من المخاطر المرتبطة بتعرض داعش وهجماتها بالإضافة إلى المزيد من الديناميكيات السياسية المرتبطة بمن يمكنه العودة وأين يمكنه الذهاب.[٢٦]

من المهم اعطاء تفاصيل عن الأساليب التي من خلالها تطبق بها القيود على الحركة. وتتضمن تدابير مثل الحاجة إلى الحصول على تصريح أمني مخصص من السلطات المختصة أو فرض القيود الزمنية على وقت المغادرة والعودة أو الحاجة إلى تقديم أسباب محددة للتنقل (على سبيل المثال للعمل أو العلاج الطبي أو الذهاب إلى المدرسة). يرد في الشكل ٩ تكرار كل نوع من هذه القيود وأكثر القيود التي يواجهها العائدون شيوعا هي الحاجة إلى الحصول على تصريح أمني للسفر. ما ينقص هذه البيانات هو مدى تعدي هذه القيود على الحياة اليومية للمقيمين في موقع معين لا سيما بسبب مدى دقة تنفيذ هذه العمليات والمتطلبات اللازمة للوفاء بها تميل إلى الاختلاف حسب الموقع.

الشكل ٨. النسبة المئوية للعائدين الذين يواجهون قيود على حرية التنقل حسب اعلى ١٥ قضاء للعودة

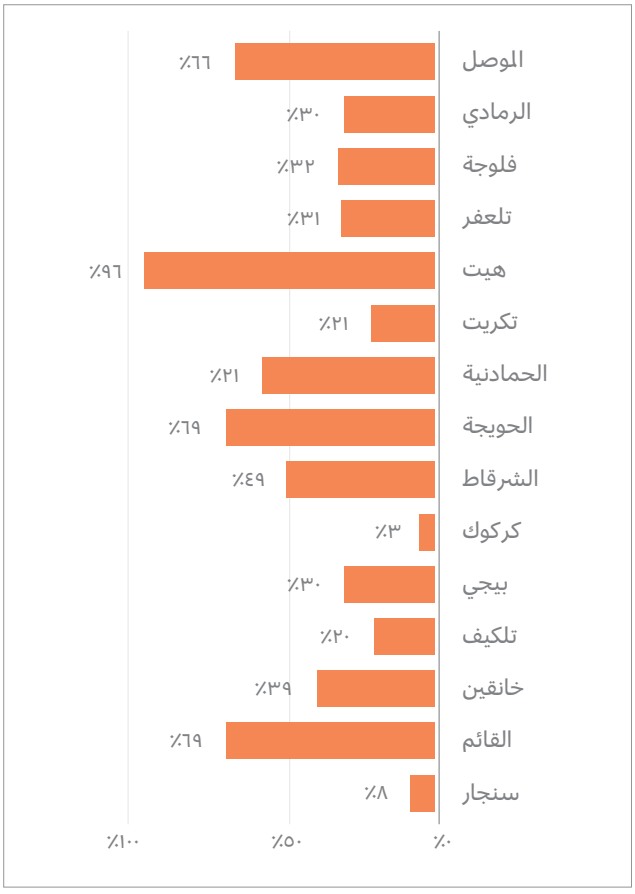

المصدر: MCNA ٢٠١٩.

٢٥ روجر جويو وسوغاند أفكاري، الاقتصاد السياسي بعد الصراع في سنجار: ما الذي تعنيه آثار الصراع والإهمال التاريخي لاستعادة الاقتصاد المحلي، موجز سياسات (أربيل: سوشيال انكوبري، ٢٠١٩).

٢٦ دراسة حالة في الأنبار تعرض هذه العناصر في المنظمة الدولية للهجرة في العراق، إدارة العودة في الأنبار: استجابات المجتمع لعودة النازحين الذي يشتبه بإنتمائهم، (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٠)

الشكل ٩. النسبة المئوية من العائدين الذين يواجهون قيود على حرية الحركة مصنفة حسب اسباب القيود

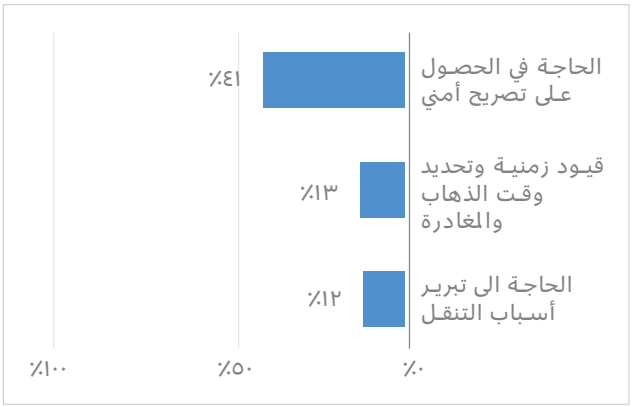

المصدر: MCNA ٢٠١٩.

ملاحظة: الاجابات المتعددة. ولا يشمل هذا الرقم النسبة المئوية للأشخاص الذين لم يحددوا أي قيود على الحركة.

المؤشر ٦.
الأسر العائدة التي لديها اناث لا يشعرون بالأمان في التنقل

يطرح هذا المؤشر تصورات أكثر ذاتية لحرية التنقل من خلال تقييم ما يفيد به العائدين حول أفراد أسرهم (النساء والفتيات على وجه التحديد) بتحديد تحركاتهم على مناطق معينة لأنهم يشعرون بعدم الأمان وأفاد حوالي ثلث المستجيبين عن هذا الوضع. يمكن تصنيف المؤشر إلى مواقع مختلفة حيث لا تشعر النساء والفتيات بالأمان مثل الأسواق ونقاط الوصول إلى الخدمات العامة ودورات المياه ومرافق الاستحمام ونقاط المياه وغيرها. يظهر هذا التفصيل في الشكل ١٠ حيث ان الأسواق هي الموقع الرئيسي الغير آمن.

الشكل ١٠. النسبة المئوية للاسر التي لديها اناث لا يشعرن بالامان مصنفة حسب أماكن انعدام الامان

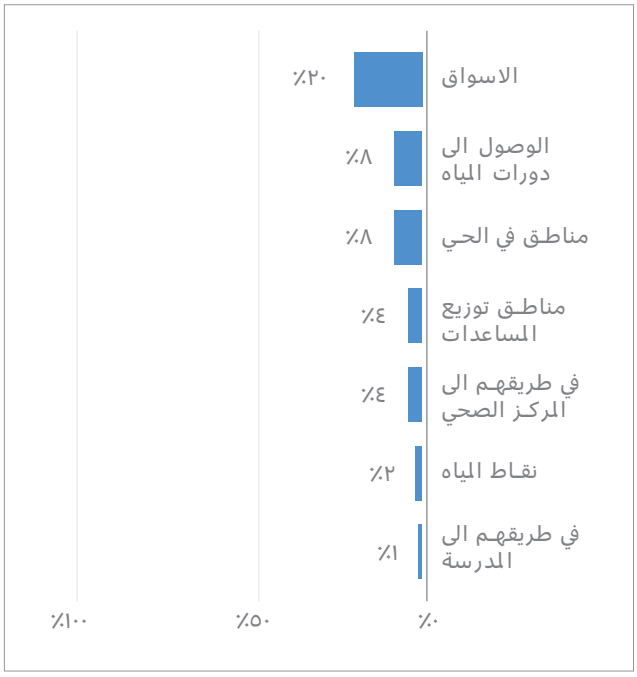

المصدر: MCNA ٢٠١٩

ملاحظة: الاجابات المتعددة. لا يشمل هذا الرقم النسبة المئوية للأشخاص الذين لم يبلغوا عن أي منطقة غير امنة تذهب إليها الإناث في الأسرة

من الناية الجغرافية، يميل العائدون في أكبر اقضية الانبار إلى الإبلاغ عن هذه القيود بشكل متكرر (وهذا يشمل مناطق الفلوجة والقائم والرمادي وهيت، وكلها أعلى من المعدل الإجمالي). وتشمل المناطق الأخرى المثيرة للقلق تلكيف وبيجي بينما تميل بقية المناطق إلى أن تكون غير متأثرة نسبيا بهذه القيود.

لشكل ١١: النسبة المئوية للعائدين اللاتي يشعرن بعدم الأمان عند التنقل حسب اعلى ١٥ قضاء عودة

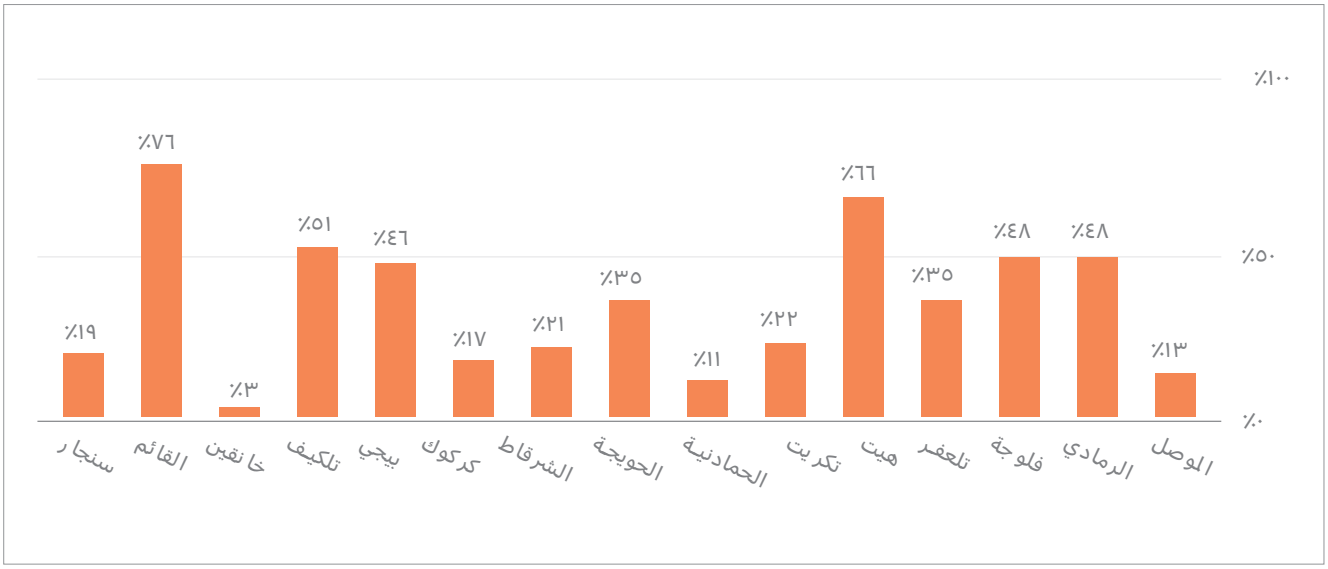

المصدر:MCNA ٢٠١٩.

المعيار ٢:

العقبات التي تحول دون الحصول على مستوى معيشي لائق

نظرا لان مستويات المعيشة الملائمة والرفاه المادي مرتبط في الغالب بنوعية السكن (خاصة بعد النزاع حيث قد تكون المناطق السكنية قد تضررت إلى حد كبير).[٢٧]

وتوفير الخدمات العامة، فإن المعايير الفرعية التي تم بحثها هنا تشمل مايلي:

- السكن بما في ذلك الوصول إلى المرافق الأساسية.
- الرعاية الصحية والتعليم من حيث المرافق والقدرة على استخدامها.

٢.١ السكن

ما الذي يترتب على السكن بإعتباره احد العقبات؟

تحديد نوعية المساكن بإعتبارها الدافع الرئيسي وراء عدم العودة في جميع أنحاء العراق المتأثر بالنزاع، حيث تميل المواقع اتي ترتفع فيها الدمار في المساكن إلى انخفاض معدلات العودة بشكل ملحوظ. وبالتالي فإن الدمار يمنع العودة،[٢٨] لكن نقص المعلومات للنازحين حول حالة المنازل وعدم القدرة على تحمل تكاليف النزوح أو إغلاق المخيمات أجبر العديد من النازحين على العودة إلى منازلهم حتى لو كانت غير صالحة للسكن (في كثير من الحالات من خلال استثمار الموارد لإصلاحها). تلوثت المنازل أيضا بالقذائف غير المنفجرة حيث عاد الناس قبل أن تغطي عمليات إزالة الألغام المناطق.[٢٩] قد يضطر العائدون في هذه الحالات إلى ترتيب حلول سكنية حاسمة وقد يتعرض الكثير منهم لخطر الإخلاء مما يشكل تحديا إضافيا لقدرتهم على إعادة الاندماج على نحو مستدام. يتم هنا تقييم هذه القضايا الثلاث (العيش في منزل مدمر أو العيش في مساكن متأثرة بمخاطر المتفجرات، أو التعرض لخطر الإخلاء) بإعتبارها مؤشرات فردية.

وتجدر الإشارة إلى أن التدخلات التي تركز على اصلاح المنازل المدمرة تشمل تقديم مطالبات بالتعويض عن السكن على النحو المنصوص عليه في الإطار التنظيمي العراقي. يتم تضمين هذا في مناقشة مخصصة لاحقا في إطار العمل نظرا لأنه يمثل عقبة أمام إعادة الإدماج في حد ذاته (انظر المعيار ٤، استرداد الممتلكات والتعويض).

أخيراً تشمل قضايا السكن الأخرى المرتبطة بمستويات المعيشة الملائمة توفير الكهرباء والمياه، وبالتالي يتم بحثها أيضا في هذا القسم. ومرة أخرى، ترتبط المستويات الحالية للتوفير بدمار البنية التحتية العامة بسبب الصراع (واستعادتها لاحقا) ولكنها ترتبط ايضا بإهمال التنمية قبل الصراع. ومن المهم لإعادة الإدماج أن يكون لدى السكان العائدين ما يكفي لتوفير خدمتين مضمونتين.

كيف تقاس العقبات التي تعترض سبيل السكن الملائم؟

تنقسم العناصر المختلفة التي تشتمل على نوعية واستدامة السكن التي تمت مناقشتها أعلاه إلى خمسة مؤشرات مختلفة من مجموعات بيانات مختلفة على النحو المحدد أدناه. وهذه له صلة بشكل خاص بحالة السكن كمؤشرات على مستوى الأسرة، والاخرى ذلت الصلة بتوفير المياه والكهرباء من قياس مستوى الموقع.

٢٪

المؤشر ٧

نسبة الأسر العائدة التي تعيش في مساكن غير صالحة للسكن.

من ILA-٢٠٢٠.

٣٪

المؤشر ٨

النسبة المئوية للأسر العائدة في المساكن المعرضة للخطر / الملوثة بالمتفجرات.

من MCNA-٢٠١٩.

٤٪

المؤشر ٩

النسبة المئوية للأسر العائدة المعرضة لخطر الإخلاء.

من MCNA-٢٠١٩.

٦٪

المؤشر ١٠

النسبة المئوية للأسر العائدة في المواقع التي تعاني من نقص في إمدادات المياه.

من ILA-٢٠٢٠.

٤٪

المؤشر ١١

نسبة الأسر العائدة في المواقع التي تعاني من نقص في إمدادات الكهرباء.

من ILA-٢٠٢٠.

ما مدى شيوع العقبات التي تعترض سبيل السكن اللائق في مناطق العودة وأين توجد؟

الحالة العامة لنوعية السكن إيجابية إلى حد ما حيث أن شيوع هذه المؤشرات منخفض نسبيا في جميع أنحاء البلاد. ويرد أدناه مزيد من المناقشة لهذه المؤشرات الخمسة.

٢٧ المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل المعني بالعودة وسوشيال انكويري، الأبعاد المادية والاجتماعية للسكن في المناطق المتضررة من النزاع (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٩).

٢٨ المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل المعني بالعودة وسوشيال انكويري، اللبنات الأساسية لمؤشر العودة في العراق.

٢٩ مجموعة عمل الالغام، اللاجئون العائدون يجدون ألغام داعش في ارض في منازلهم، حزيران ٢٠١٩.

المؤشر ٧:
الأسر العائدة التي تعيش في مساكن غير صالحة للسكن

يسجل هذا المؤشر الأسر العائدة التي عادت إلى مساكنها المعتادة والتي تم تصنيفها على أنها غير صالحة للسكن أو غير ملائمة بسبب الحالة المادية. وبالتالي فإنه يستبعد العائدين الآخرين الذين يحتمل أن يعيشوا في مأوى غير رسمي مثل المأوى المؤقت أو المباني العامة وحالات الايواء الغير الرسمي تكاد تكون معدومة في أماكن العودة وبالتالي مستبعدة في هذه الدراسة (لا تزال مسألة تتعلق بأماكن النازحين). وهكذا يبين هذا المؤشر أن أكثر من ٣٪ بقليل من العائدين يعودون حاليا إلى أماكن إقامة غير صالحة للسكن.[٣٠]

ومن حيث الانتشار عبر الأقضية ذات المستويات الأعلى للعودة لا يوجد سوى عدد قليل من الأقضية التي تتميز بمستوى معين من العائدين في هذه الحالة كما هو موضح في (الشكل ١٢) هي أقضية بيجي وخانكي والقائم وسنجار التي يعيش فيها نحو ١٠٪ من العائدين في مناطق مدمرة أو المنازل المتضررة.

الشكل ١٢ النسبة المئوية للعائدين الذين يعيشون في منازل غير صالحة للسكن حسب أعلى ١٥ قضاء للعودة

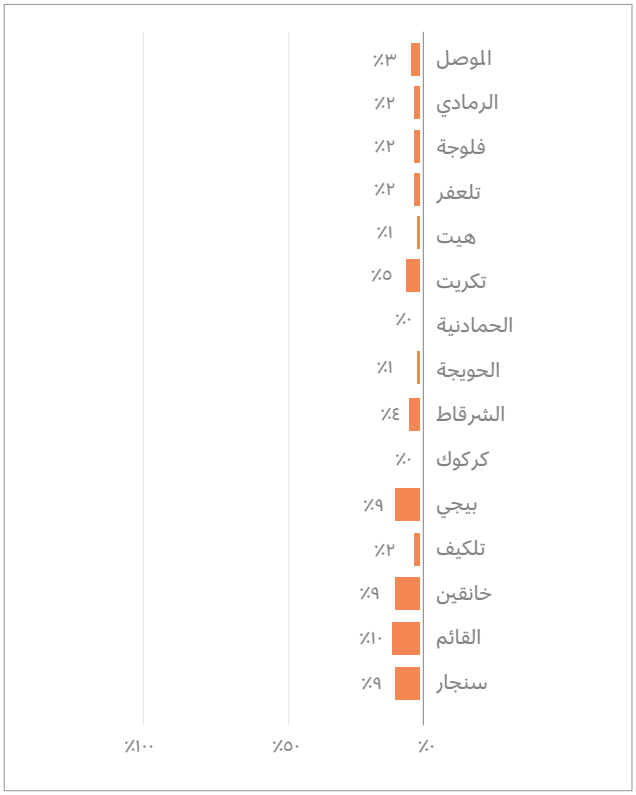

المصدر: ILA (٢٠٢٠).

المؤشر ٨:
الأسر ة العائدة الموجودة في المساكن المعرضة للخطر / الملوثة من مخاطر المتفجرات

هذا المؤشر مبني على تقرير التبليغ الذاتي للتعرض أو لخطورة التعرض للمتفجرات. وتعتبر هذه الحالة، التي يتم التبليغ عنها من قبل الشخص العائد، قضية رئيسية تواجهه في ظل أوضاعه السكنية الحالية ولذلك من الضروري التنويه أن التقرير لا يحتوي على المكان الفعلي للألغام بناء على تقييم في (يوجد فقط تقييمات جزئية لمناطق العودة حسب القائمين على أعمال إزالة الألغام).[٣١] وفيما إذا كان السكان يشعرون بالقلق إزاء الخطر المتصور الذي يشكله وجود الذخائر غير المنفجرة والعبوات الناسفة (UXOs and IEDs) في احيائهم السكنية. وبناء على هذا الاطار، فان ما يقارب من ٣٪ من العائدين قاموا بالتبليغ أن التلوث الناتج عن المتفجرات الخطرة يعتبر أحد القضايا الرئيسية المتعلقة بحالة مسكنهم ومأواهم.

تم الإبلاغ عن مثل هذه المخاوف بقوة على وجه الخصوص من قِبَل العائدين في أربع أقضية (القائم و بيجي وتلكيف وهيت، بهذا الترتيب) وقد أظهرت بقية الأقضية القليل أو عدم وجود أي قلق على الاطلاق. وفيما يخص القائم وبيجي فان احتمالية التعرض لخاطر المتفجرات يؤدي إلى زيادة مستويات تدمير المساكن المبلغ عنه في المؤشر السابق.

الشكل ١٣. النسبة المئوية للعائدين الموجودين في منازل معرضة للخطر / الملوثة بأخطار المتفجرات حسب أعلى ١٥ قضاء للعودة

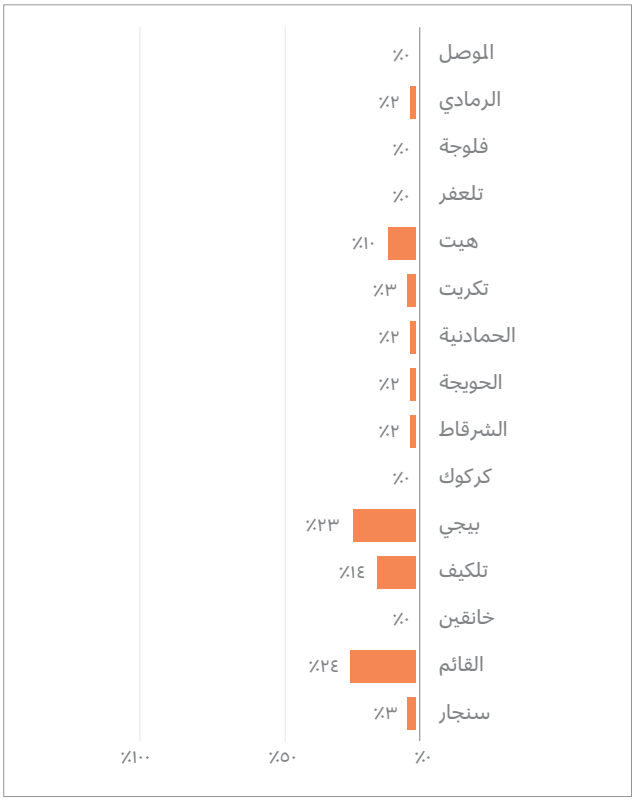

المصدر: ILA (٢٠٢٠).

٣٠ من المهم ان تلاحظ ان المؤشر هذا يقيس فقط نسبة العائدين الذين يعيشون في المنازل المدمرة ولا يقيِّم الدراسة مستوى الدمار السكني في موقع أو القضاء. قد تكون هناك نسبة أعلى من تدمير المنازل في منطقة معينة، ولكن بما هذه المنازل المدمرة لا تستخدم كمأوى على الأرجح، فلا يتم احتسابها في ضمن النسبة المئوية. أماكن ذات نسبة منخفضة من العودة قد تكون لها نسبة تدمير اكثر.

٣١ على الرغم من وجود بيانات حول مستوى التلوث في مواقع محددة في العراق، والتي تم جمعها من قبل الجهات الفاعلة في مجال مكافحة الألغام والتجمعات الإنسانية ذات الصلة، إلا أنها ليست بيانات كبيرة بما يكفي لإجراء هذا النوع من القياس والمقارنة على مستوى كل قضاء على حدة.

المؤشر ٩:
الأسر العائدة المعرضة لخطر الإخلاء

ويبين هذا المؤشر على مستوى الأسرة النسبة المئوية للأسر العائدة التي أبلغت عن تعرضها لخطر الطرد من أماكن إقامتها الحالية. وتعتبر هذه النسبة المئوية محدودة نسبياً، حيث تصل إلى ٤٪ في مختلف الأقضية. ومن المرجح أن يعزى هذا إلى حقيقة مفادها أن أكثر من ٩٠٪ من الأسر العائدة هي من أصحاب المنازل وأن أقل من ١٠٪ فقط هم الذين يستأجرون في الوقت الحالي - في الواقع أن خطر الإخلاء هو أكثر احتمالاً بمعدل ٨ أضعاف بالنسبة لأولئك العائدين الذين يستأجرون مقارنة بأصحاب المنازل استنادا إلى البيانات التي تم جمعها في MCNA. إن معدل الأسر التي تبلغ عن خطر الإخلاء مرتفع بشكل خاص في منطقة القائم (الشكل ١٤) التي هي أيضاً منطقة متأثرة نسبياً بتدمير المنازل ووجود الألغام، كما لوحظ سابقاً.

الشكل ١٤. النسبة المئوية للعائدين التي أبلغت ذاتيا بانها معرضة لخطر الإخلاء حسب أعلى ١٥ قضاء للعودة

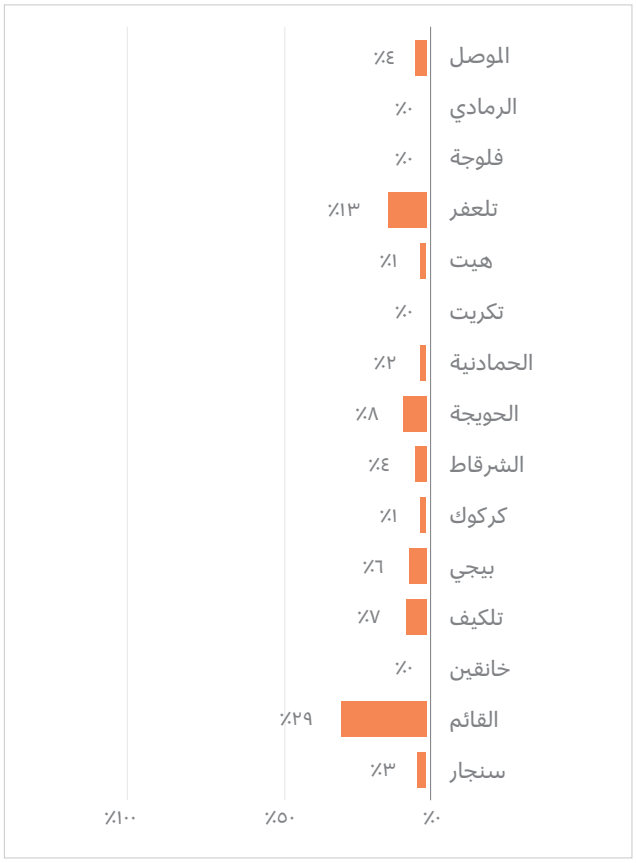

المصدر: MCNA (٢٠١٩).

ترتبط معظم اسباب التعرض لخطر الاخلاء المبلغ عنها ذاتيا بنقص الأموال والضغوط من قبل مالكي العقارات (ومعظمها يتعلق بالأشخاص الذين يستأجرون المنازل). وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة من هذه الأسر المتضررة قد أبلغت أيضا عن طردها من قبل السلطات. غير أن هذه الحالات مرتبطة عادة بحيازة المتلكات بشكل غير رسمي.

المؤشر ١٠:
الأسر العائدة في المواقع التي تعاني من نقص في إمدادات المياه

يتضمن هذا المؤشر المواقع التي لا تتوفر فيها إمدادات كافية من المياه، ويقاس ذلك كما ذكرت مصادر المعلومات الرئيسية فيما إذا كان لدى نصف السكان أو أقل ما يكفي من المياه لتلبية احتياجاتهم. واستناداً إلى هذا التعريف فإن نحو٦ ٪ من العائدين يعيش في مواقع مصنفة على هذا النحو. وإن بعض الأقضية التي فيها مستويات أعلى من المستوى المتوسط للبلد هي سنجار والقائم والشرقاط و تلعفر (الشكل ١٥). ولابد من الإشارة إلى أن أكثر الأقضية التي تعاني من انعدام الأمن المائي تقع خارج نطاق أعلى ١٥ قضاء من أقضية العودة، ويؤثر ذلك بشكل خاص على المناطق الريفية والمعزولة (التي فيها اعداد قليلة من العائدين) مثل البعاج أو الرطبة أو الحضر.

الشكل ١٥. النسبة المئوية للعائدين في المواقع التي لا تتوفر فيها إمدادات كافية من المياه حسب أعلى ١٥ قضاء للعودة

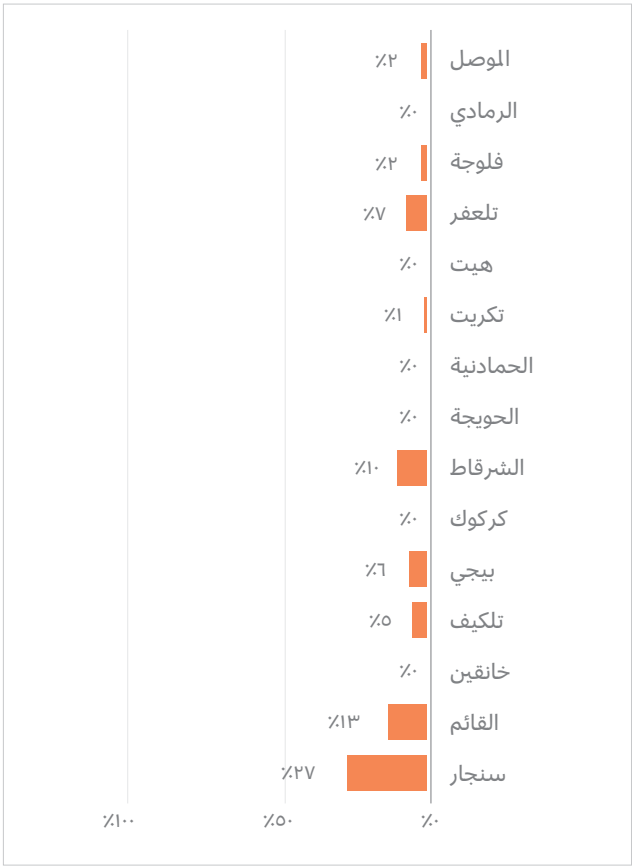

المصدر: ILA (٢٠٢٠).

عند الخوض في مزيد من التفاصيل بالنسبة لهذا المؤشر، يمكن تصنيف توفر المياه إلى مستويات مختلفة من حيث كفايتها للسكان. العامل الإيجابي هو أن معظم العائدين يعيشون في مواقع تتوفر فيها امدادات كافية من المياه لكل أو لغالبية العائدين تقريباً (الشكل ١٦). ووفقا لما ذكرته مصادر المعلومات الرئيسية المحلية على الرغم من أن إمدادات المياه قد تكون متاحة فقط لساعات معينة في اليوم ولكنها تعتبر كافية لتغطية احتياجات الأشخاص. وفيما يخص النسبة الصغيرة من المواقع التي لا تتوفر فيها كميات كافية من المياه فإن ٢٪ فقط من مجمل المواقع صنفت على انها ليس لديها أي إمدادات للمياه على الإطلاق.

الشكل ١٦. النسبة المئوية للعائدين في جميع أقضية العودة مصنفة حسب حالة إمدادات المياه

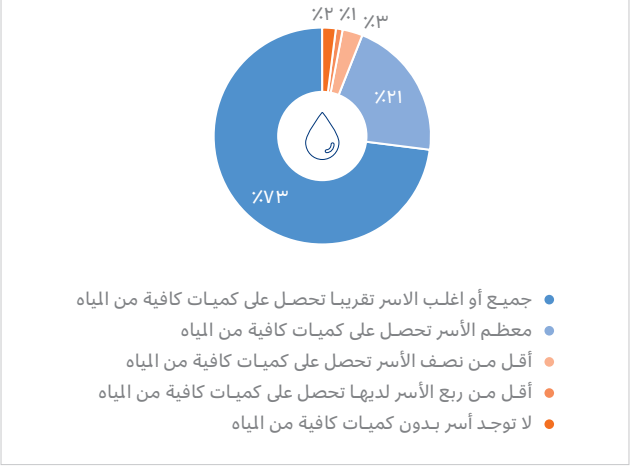

المصدر: ILA (٢٠٢٠).

المؤشر ١١:
الأسر العائدة في المواقع التي لا تتوفر فيها إمدادات كافية من الكهرباء

يتبع هذا المؤشر نفس الهيكلية الواردة أعلاه الخاصة بأمدادات المياه ويصنف مواقع العودة حسب كفاية امدادات الكهرباء. واستنادا إلى هذا التعريف وحسبما ذكرته مصادر المعلومات الرئيسية المحلية فإن أقل بقليل من ٤٪ من العائدين يعيش في مواقع لا تتوفر فيها امدادات كهربائية. وكما كان الحال في المؤشر السابق فإن سنجار والقائم تمثل مقادير تفوق متوسط جميع الاقضية بالنسبة لهذا المؤشر كذلك. وعموما تبقى المقادير منخفضة نسبيا في مختلف الاقضية (الشكل ١٧).

شكل ١٧. النسبة المئوية للعائدين في المواقع التي لا تتوفر فيها إمدادات كهربائية كافية حسب أعلى ١٥ قضاء للعودة

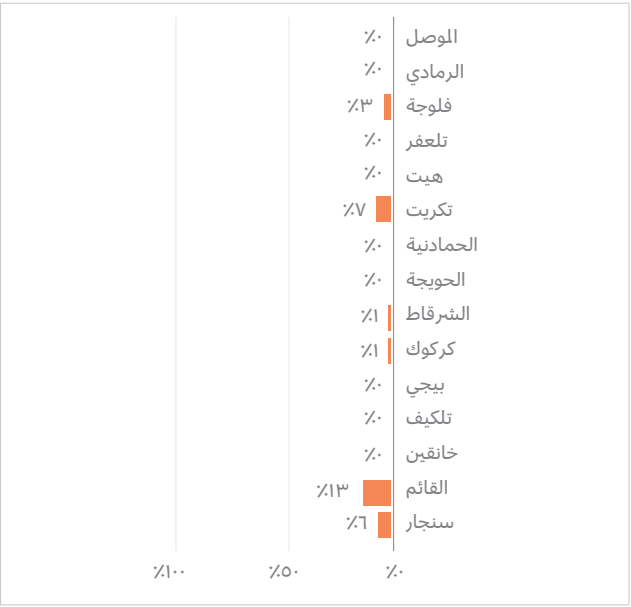

المصدر: ILA (٢٠٢٠).

مرة أخرى، يُظهر تقسيم توفر امدادات الكهرباء إلى مستويات مختلفة أن الغالبية العظمى من العائدين يعيشون في مواقع تتوفر فيها امدادات كافية (الشكل ١٨). ووفقا لما ذكره أحد مصادر المعلومات الرئيسية المحلية، لا يفترض أن يدل ذلك بأن الكهرباء متوفرة بشكل كامل على مدار ٢٤ ساعة في هذه المواقع غير أنه باستطاعة معظم السكان الحصول على ما يكفي لتلبية احتياجاتهم.

الشكل ١٨. النسبة المئوية للعائدين في جميع أقضية العودة مصنفة حسب حالة إمدادات الكهرباء

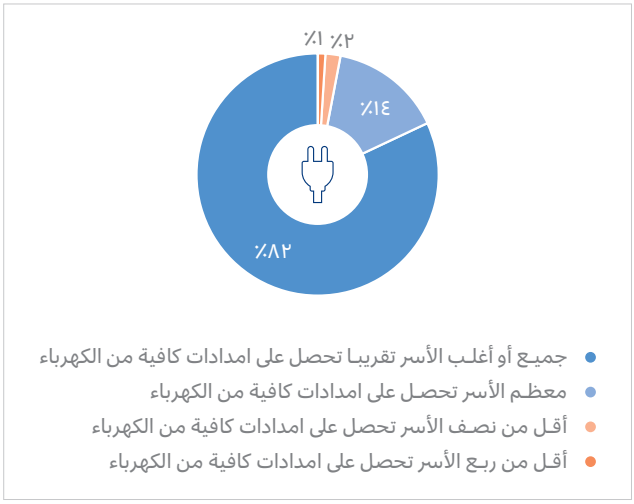

المصدر: ILA (٢٠٢٠).

٢.٢ الرعاية الصحية والتعليم

ما الذي تنطوي عليه الرعاية الصحية والتعليم كأحد العقبات؟

ونظراً لأن الرعاية الصحية والتعليم عنصران أساسيان لتحقيق مستوى معيشي لائق عند العودة، فإن تقييم ما إذا كان بوسعهما أن يمثلا عقبات أمام إعادة الإدماج. وينظر هنا إلى بعدين: وجود المرافق المناظرة لها (وبالتالي القدرة على الوصول إليها في حالة الحاجة) وكذلك العقبات التي تحول دون الاستفادة الفعلية والصحيحة من الخدمات.

فبالنسبة للبعد الأول، أولت السلطات العراقية وأصحاب المصلحة الدوليون أهمية على ضرورة إصلاح وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية الصحية والتعليمية في مواقع العودة مع خروج المناطق من الصراع. حيث كان الهدف الرئيسي هو ضمان وصول الأسر العائدة.[٣٢] واما بالنسبة للبعد الثاني، فإن العقبات التي تحول دون الاستفادة من هذه الخدمات حتى عندما يتم إصلاح المرافق لا تزال تنطبق على العائدين لأسباب عديدة تتراوح بين مسائل الحماية (على سبيل المثال التمييز أو الافتقار إلى الوثائق) وتدني جودة أو كمية الخدمات.

٣٢ حول هذا الموضوع، انظر تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، الحق في التعليم في العراق: إرث سيطرة داعش على امكانية الحصول على التعليم (بغداد: يونامي ٢٠٢٠).

كيف تقاس العقبات التي تعترض الرعاية الصحية والتعليم؟

يتم تقييم بُعدي تقديم الخدمات المذكورين أعلاه (توفر المرافق والعقبات المتعلقة بالوصول / الاستخدام) من خلال مؤشرات منفصلة للرعاية الصحية أولاً ثم للتعليم. حيث يقاس توفر المرافق كمؤشر على مستوى الموقع، في حين يجري تقييم العقبات المبلغ عنها على مستوى الأسرة - آخذين بعين الاعتبار فقط الأسر التي كانت بحاجة الى الاستفادة من هذه الخدمات في الأشهر الأخيرة قبل التقييم. وعلاوة على ذلك، يتم تقسيم الرعاية الصحية إلى رعاية صحية أولية ورعاية صحية ثانوية / ثالثة (يشار إليها في أغلب الأحيان بالمستشفيات)، في حين يتم تقسيم التعليم أيضاً إلى تعليم ابتدائي وثانوي.

٪١

المؤشر ١٢أ

النسبة المئوية للأسر العائدة في المواقع التي لا تتوفر فيها مراكز الرعاية الصحية الأولية أو يتعذر الوصول إليها

المصدر: ILA (٢٠٢٠).

٪٢

المؤشر ١٢ب

النسبة المئوية للأسر العائدة في المواقع التي لا تتوفر فيها المستشفيات أو يتعذر الوصول إليها

المصدر: ILA (٢٠٢٠).

٪٣٢

المؤشر ١٣

النسبة المئوية للأسر العائدة التي أبلغت عن صعوبات في الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية

المصدر: MCNA (٢٠١٩).

<٪١

المؤشر ١٤A

النسبة المئوية للأسر العائدة في المواقع التي لا تتوفر فيها مرافق التعليم الابتدائي أو يتعذر الوصول إليها

المصدر: ILA (٢٠٢٠).

<٪١

المؤشر ١٤B

النسبة المئوية للأسر العائدة في المواقع التي لا تتوفر فيها مرافق التعليم الثانوي أو يتعذر الوصول إليها

المصدر: ILA (٢٠٢٠).

٪٦

المؤشر ١٥

النسبة المئوية للأسر العائدة التي أبلغت عن صعوبات في الاستفادة من خدمات التعليم

المصدر: MCNA (٢٠١٩).

ما مدى شيوع المعوقات أمام الرعاية الصحية والتعليم في مناطق العودة وأين توجد؟

المؤشرات المتعلقة بالمرافق على مستوى الموقع إيجابية إلى حد كبير (تشير بعض الحالات أن أقل من ١٪ من العائدين لا يستطيعون الوصول إليها مطلقاً). غير أن امكانية الوصول الفعلي تعترضه في بعض الأحيان عقبات أخرى، لا سيما في مجال استخدام الرعاية الصحية لانها ترتبط بنوعية الخدمات وقدرتها التشغيلية. نقدم أدناه المزيد من المناقشات بشأن هذه المؤشرات.

المؤشر ١٢:
الأسر العائدة في المواقع التي لا تتوفر فيها مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات أو يتعذر الوصول إليها

يقيس هذان المؤشران قدرة الأسر العائدة على الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية، سواء في موقعها أو بالقرب منها. وعموما أن ١٪ إلى ٢٪ فقط من العائدين يعيشون في المواقع التي تم الإبلاغ فيها عن استحالة الوصول إلى مركز الرعاية الصحية الأولية أو المستشفى. ولا تظهر أي من أعلى أقضية العودة عقبات كبيرة فيما يتعلق بالرعاية الصحية الأولية. وفيما يتعلق بالمستشفى توجد في كل من بيجي والشرقاط وهما قضائين متجاورين في محافظة صلاح الدين ولديها مجموعات كبيرة نسبيا من السكان لا يمكنهم الوصول الى المستشفى.

الشكل ١٩. النسبة المئوية للعائدين في المواقع التي لا تتوفر فيها مراكز للرعاية الصحية أو يتعذر الوصول إليها من قبل أعلى ١٥ قضاء للعودة

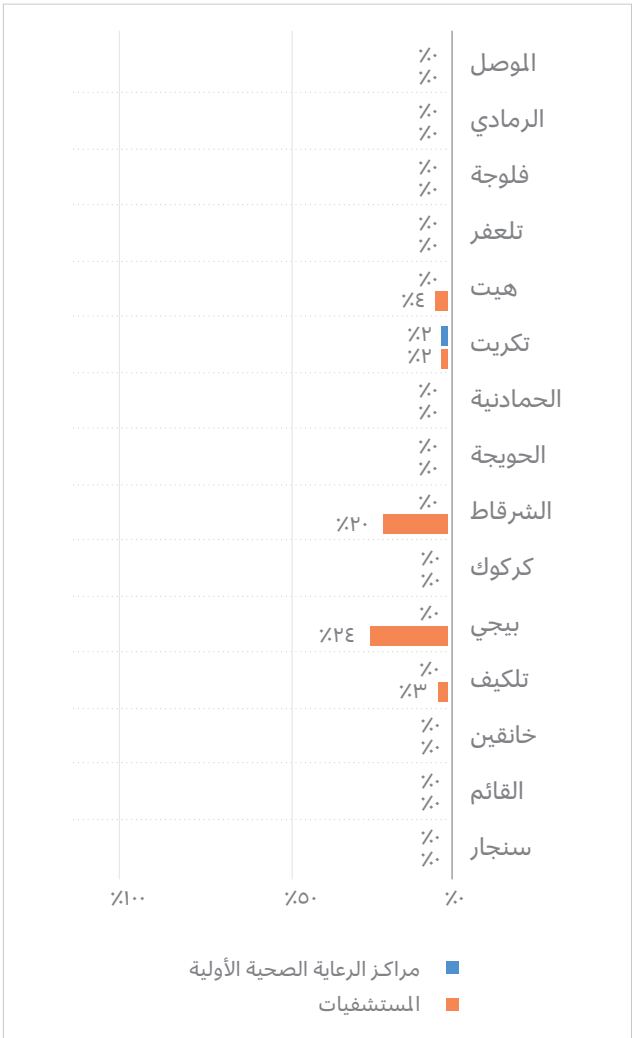

المصدر: ILA (٢٠٢٠).

ينبغي لنا أن نلاحظ أن هذه المؤشرات لا تقيم سوى القدرة الفعلية على الوصول إلى المرافق في حال وجودها. وبعبارة أخرى (بشرط ألا تكون مدمرة أو فارغة). فهي لا تقدم معلومات عما إذا كانت المراكز مزودة بشكل جيد أو عن مدى كفاية أو جودة خدماتها. هذا البعد الإضافي مغطى بشكل جزئي في المؤشر التالي.

المؤشر ١٣:
الأسر العائدة التي أبلغت عن صعوبات في الاستفادة من خدمات مراكز الرعاية الصحية

يحدد هذا المؤشر نسبة السكان العائدين الذين أبلغوا عن صعوبات في الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية أو العلاج. ومن ثم فإنه يميز بين السكان الذين كانوا بحاجة الى الرعاية الصحية غير أنهم لم يكونوا بحاجة اليها خلال الأشهر الثلاثة السابقة لاجراء التقييم. فبينما قامت ٣٢٪ من الأسر بالابلاغ ذاتيا عن صعوبات في الاستفادة من الخدمات فإن ٢٤٪ أخرين لم يبلغوا عن أي مشكلة على الإطلاق. في حين أن ٤٣٪ المتبقية لسيت بحاجة الى خدمات الرعاية الصحية. هذه النقطة تشير الى ضروف غير محبذ، حيث اكثر من نصف مستخدمي الرعاية الصحية واجهوا صعوبات في الاستفادة. وتساعد هذه المسألة الشائعة نسبيا في جميع الأقضية على تغيير المؤشر السابق المتعلق بالوصول الفعلي الذي أظهر عقبات قليلة أمام العائدين. ومن ثم فان التمثيل الأكثر دقة هو عندما يكون هناك مركز صحي في موقع العودة أو قريب منه ولكن نسبة كبيرة من السكان تواجه مشاكل في الحصول على الخدمات (المناسبة) منه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المناطق الخمسة عشر الأعلى من حيث العودة تتميز بأن أكثر من نصف سكانها هم الذين أبلغوا عن تلك المشاكل حيث تظهر في قضاء سنجار أعلى نسبة من المتضررين.

الشكل ٢٠. النسبة المئوية للعائدين التي أبلغت عن الصعوبات في الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية حسب أعلى ١٥ قضاء للعودة

المصدر: MCNA (٢٠١٩).

يمكن تصنيف نوع الصعوبات التي تواجه الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية مع البيانات المتاحة وتجميعها في بعض الفئات الرئيسية. وهي ممثلة في الشكل ٢١. هناك فئتان بارزتان: مشكلة القدرة على تحمل تكاليف خدمات الرعاية الصحية مع وجود ٢٥٪ من السكان المتضررين(رغم أن ذلك يشير غالبا الى أولئك الذين يحاولون الوصول الى الرعاية الصحية الخاصة بدلا من العامة[٣٣]). وبالنسبة للمشاكل المتعلقة بكفاءة الخدمات المقدمة فإن ١٤٪ من الأشخاص (يشير أن هذا النوع من المشاكل يعود بالدرجة الأولى إلى نقص الأدوية المتاحة وثانيا إلى عدم القدرة على توفير العلاج المطلوب).

الشكل ٢١. النسبة المئوية للعائدين التي أبلغت عن صعوبات في الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية مصنفة حسب المشكلة

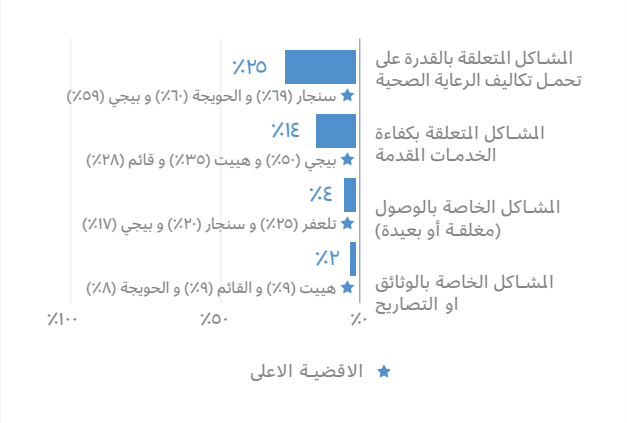

المصدر: MCNA (٢٠١٩)

ملاحظة: نظام الاجابة متعددة الخيارات. لا يشمل هذا الرقم النسبة المئوية للاشخاص الذين لم يبلغوا عن أي مشكلة تتعلق بالوصول.

٣٣يمكن أن يكون الاعتماد على الرعاية الصحية الخاصة بسبب نقص العلاج المطلوب في مراكز الرعاية الصحية العامة أو تفضيلها بسبب نوعية الخدمات المتوقعة. وإن آراء المستجيبين فيما يتعلق بخدمات مراكز الرعاية الصحية العامة غير متوفرة في البيانات.

المؤشر ١٤:
الأسر العائدة في المواقع التي لا تتوفر فيها مرافق التعليم الابتدائي والثانوي أو يتعذر الوصول إليها

وتقيس هذه المجموعة من المؤشرات قدرة الأسر العائدة على الوصول إلى مرافق التعليم، سواء في موقعها أو المناطق المجاورة. ويشمل ذلك المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية على حد سواء (دون تصنيفها حسب نوع الجنس). وبالنسبة لكلا المستويين فإن أقل من ١٪ من الأسر تعيش في المواقع التي تم الإبلاغ فيها عن عدم امكانية الوصول إلى المدارس.حيث ابلغت القليل من الأقضية عن المشاكل والتي تتمركز في الأساس حول تكريت وتلكيف وطوز خورماتو. غير أن اقل من ٢٪ من العائدين أفادت بأنها قد تأثرت. ولكن من الواضح أن هذه المشاكل لا تزال قائمة.

وكما هو الحال بالنسبة للمؤشرات المتصلة بالرعاية الصحية، تقتصر هذه المجموعة من المؤشرات على تقييم إمكانية الوصول الفعلي إلى المرافق، دون الخوض في اعتبارات جودة الخدمات التي يجري تقييمها جزئيا في المؤشر التالي.

المؤشر ١٥:
الأسر العائدة التي أبلغت عن صعوبات في الاستفادة من خدمات التعليم

يحدد هذا المؤشر نسبة الأسر العائدة التي أبلغت عن الصعوبات في حصول أطفالها الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٧ سنة على التعليم. وتشير التقارير الصادرة من MCNA أن ١١٪ من الأسر لديها طفل واحد على الأقل لا يلتحق بالدراسة بشكل منتظم (على الأقل أربعة أيام في الأسبوع). كما يتم تقسيم هذه النسبة الي حالات لا يستطيع الأطفال الالتحاق بالمدرسة لا ارادياً لأسباب خارجية (٦٪) وحالات أخرى يكون فيها سبب عدم الذهاب الى المدرسة طوعيا (٥٪)، إما بسبب تحمل مسؤولية الأسرة أوعدم الاهتمام او عدم القدرة على تحمل التكاليف أو بسبب المفاضلة بينها وبين سبل كسب العيش.

وبالتالي فإن هذا المؤشر لا ينظر إلا في الأسباب غير الطوعية (المدرجة بتفصيل أكثر أدناه)، حيث يتناول على وجه التحديد قضايا إمكانية الوصول التي يمكن أن تساعد على فهم أفضل لأوجه القصور في توفر التعليم والعقبات الهيكلية التي تواجه الأسر عند العودة. وهناك عدد قليل من الأقضية التي تتميز بوجود مثل هذا النوع من العقبات بنسبة عالية (الشكل ٢٢) والتي تتمركز اغلبها حول بيجي وتلكيف وتلعفر.

الشكل ٢٢. النسبة المئوية للعائدين الذين أبلغوا عن صعوبات في الاستفادة من التعليم المقدم في أعلى ١٥ من أقضية العودة

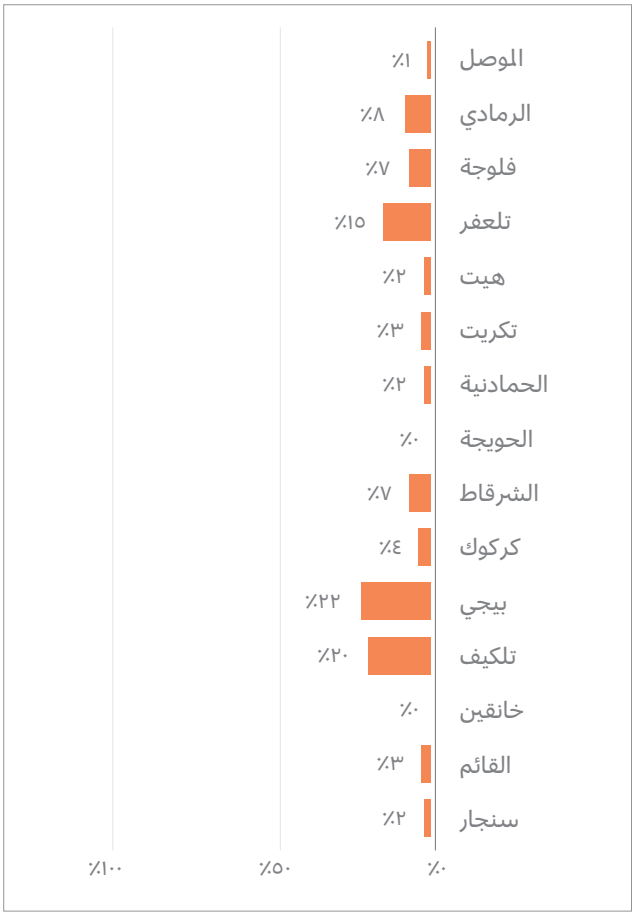

المصدر: MCNA (٢٠١٩).

المعوقات التي تجبر الأطفال في هذه الأسرعلى عدم الالتحاق بالمدارس قسرا تتركز في ثلاث فئات رئيسية. وفي أكثر من نصف الحالات المبلغ عنها فإن العقبات المشار اليها فيما يخص المرافق الدراسية لم تنجح (إما بسبب الضرر أو بسبب اشغالها من قبل الغير أو بسبب نقص الطلاب). ويليها القيود الجسدية (بما في ذلك العقبات المرتبطة بالإعاقة) وانعدام السلامة أثناء الوصول الى المدارس.

الشكل ٢٣. النسبة المئوية للعائدين الذين أبلغوا عن صعوبات في الاستفادة من التعليم مصنفة حسب العوائق التي يتم الإبلاغ عنها بشكل متكرر

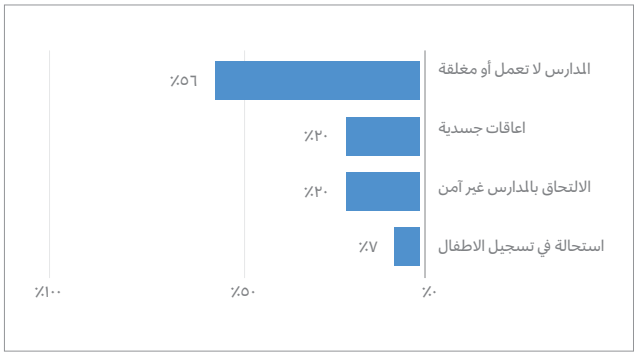

المصدر: MCNA (٢٠١٩)

ملاحظة: اظهرت البيانات كنسبة مئوية من الأسر التي لديها طفل واحد على الأقل لا يلتحق بالتعليم الرسمي بشكل لا ارادي. اجابات متعددة الخيارات.

المعيار ٣:

المعوقات التي تعترض الوصول الى سبل كسب العيش

ويحدث إعادة الإدماج في الغالب في ظروف الاقتصادات الهشة أو المعطلة وارتفاع معدلات البطالة التي تؤثر على السكان العائدين ولا سيما بعد انتهاء الصراع. ومن ثم فإن المعوقات التي يجري بحثها هنا تجمع بين المعلومات على المستوى الكلي، مثل توفر فرص العمل في مناطق العودة، والمعلومات على المستوى الجزئي بالنظر إلى الحالة الاقتصادية الهشة للأسر.

وبشكل خاص فإن المعايير الفرعية هي كالاتي:

- الحصول على سبل كسب العيش، استنادا على حالة الأنشطة الاقتصادية المحلية.
- الأمن الاقتصادي على أساس مصادر الدخل التي تعتمد عليها الأسر.

٣.١ العمل وكسب العيش

ماالذي ينطوي عليه العمل وكسب العيش كأحد العقبات؟

يأخذ النازحون في الاعتبار امكانية توفر فرص سبل كسب العيش قبل التفكير في العودة إلى أماكنهم الأصلية لذلك ازدادت أهمية الحصول على سبل العيش باعتبارها عقبة أمام العودة في العراق بمرور الوقت.[٣٤] وهكذا فإن الأسر تستكشف آفاقها الاقتصادية عند عودتها وتنظر في قدرتها المتوقعة على تلبية الاحتياجات الأساسية ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين كانوا يعتمدون على القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي في كسب رزقهم. لذلك قد تكون الأسر التي تعتمد على الوظائف الحكومية أقل تأثرا فهي غالبا تكون قادرة على الاحتفاظ بوظائفها.[٣٥]

ومن ثم فإن العديد من الأسر العائدة تعتمد على الانتعاش السليم للقطاعات الاقتصادية التقليدية وتحسن ادائها في أماكنها الاصلية بعد انتهاء الصراع. وغالبا يشمل ذلك القطاعات الزراعية والأعمال التجارية الصغيرة التي تعتمد في كثير من الأحيان على العمالة اليومية. وفي حين سيتم لاحقا البحث في الأمن الاقتصادي للأسر، فإن هذا الجزء ينظر إلى توفر فرص العمل بوصفه عاملا يُسهم في إعادة الإدماج من خلال دراسة حالة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في مناطق العودة.

كيف تقاس المعوقات التي تعترض العمل وكسب العيش؟

يتم تقييم مدى توفر العمل وسبل كسب العيش من خلال مؤشرات محددة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية والزراعة والأعمال الصغيرة (في أغلب الأحيان ورش العمل والأسواق الصغيرة). والتي تقاس على مستوى الموقع ومن ثم فهي تأخذ في الحسبان النطاق الذي يعيش فيه العائدين في ظل الظروف الاقتصادية الهشة.

٤٣٪

المؤشر ١٦

النسبة المئوية للأسر العائدة في مواقع ذات أعمال غير نشطة

من مؤشر العودة - ٢٠٢٠.

٢٢٪

المؤشر ١٧

النسبة المئوية للأسر العائدة في مواقع ذات أنشطة زراعية غير فاعلة

من مؤشر العودة - ٢٠٢٠.

ما مدى شيوع المعوقات التي تعترض الوصول الى كسب العيش والعمل في مناطق العودة وأين توجد؟

عموما يعيش معظم العائدين في المناطق التي استعادة أغلبها الأنشطة الاقتصادية على غرار المستويات الذي كانت عليه قبل الصراع كما أفادت مصادر المعلومات الرئيسية لمجموعة بيانات مؤشر العودة. غير أنه لا تزال هناك جيوب كبيرة من الهشاشة الاقتصادية التي يكافح أصحاب الأعمال التجارية والمزارعون لغرض اعادة تشغيلها، وتؤثر بالتالي على سبل كسب العيش الخاصة بهم وكذلك تقلل من توفير فرص العمل. ومع ذلك فان انتشار مثل هذه الحالات محدود. وفيما يلي المزيد من المناقشات حول كلا المؤشرين.

٣٤ المنظمة الدولية للهجرة في العراق وجامعة جورجتاون، الوصول إلى حلول مستدامة بين النازحين في العراق: كسب العيش والأمن الاقتصادي في حالات النزوح (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٠).

٣٥ سعت سلطات المحافظة إلى إعادة سكانها في بعض الحالات من خلال تعليمات صادرة عن الحكومة الاتحادية تستدعي موظفي الحكومة النازحين بالعودة أو المخاطرة بفقدان وظائفهم. أنظر تقرير المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل المعني بالعودة وسوشيال انكويري، "الدُّن، موطناً".

المؤشر ١٦:
الأسر العائدة في المواقع ذات أعمال تجارية غير نشطة

تبين هذه البيانات على مستوى الموقع مناطق العودة التي توجد فيها الأعمال التجارية الغير عاملة أو التي تعمل بشكل جزئي. ويشير ذلك الى المتاجر الصغيرة وورش العمل والأسواق وليس المؤسسات أو الشركات الكبيرة (مثل مصانع الكونكريت) فإن الأنواع السابقة من الأعمال التجارية هي الأكثر شيوعا في القطاع الخاص العراقي، ولا سيما في المناطق الحضرية الصغيرة. وفي هذا الصدد، يعيش ٤٣٪ من العائدين في مواقع ذات أعمال غير عاملة، أي أن جزءاً كبيراً من العمل االتجاري لا يزال مدمراً أو معطلا أو مهجوراً أو مغلقاً. ومن الجدير بالذكر أن البيانات المتعلقة بهذا المؤشر قد تم جمعها في شهر حزيران عام ٢٠٢٠ لذا فإن العديد من الاعمال التجارية تكون قد أبلغت بأنها مغلقة أو أنها تأثرت سلبا بالقيود المفروضة وحظر التجول المتعلقة بمرض كوفيد-١٩.

وتَبيّن أن هذه العقبة كبيرة نسبيا في معظم الأقضية التي فيها معدلات عالية من حركات العودة. غير أن هناك استثناءات قليلة حيث لم يتأثر النسيج التجاري بشكل كبير أو كان قادرا على التعافي بسرعة.

الشكل ٢٤. النسبة المئوية للعائدين في المواقع التي توجد فيها أعمال تجارية متوقفة حسب أعلى ١٥ قضاء للعودة

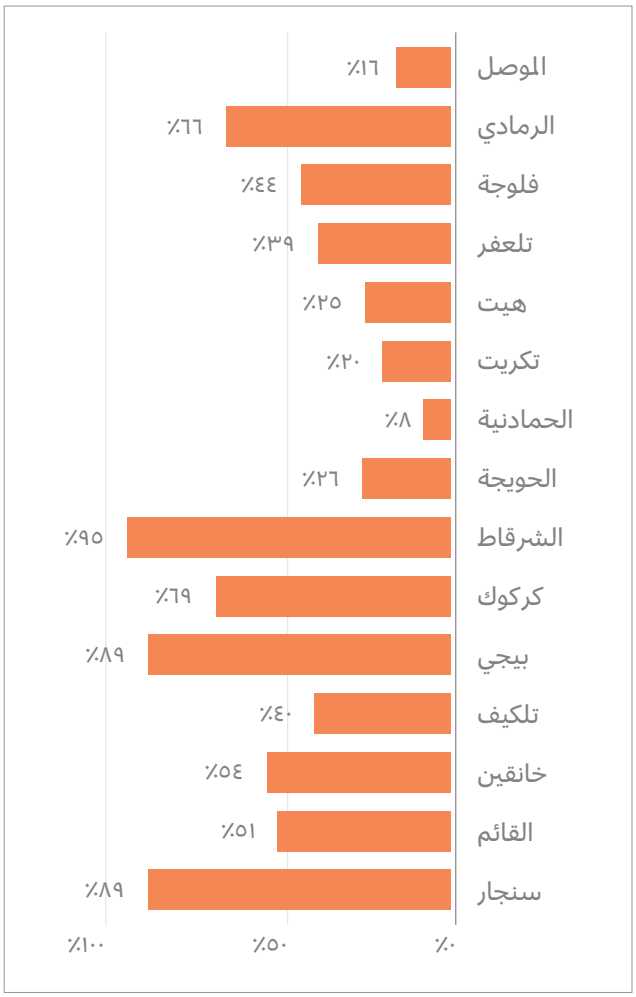

المصدر: RI (٢٠٢٠).

المؤشر ١٧:
الأسر العائدة في المواقع الزراعية غير النشطة

وعلى غرار المؤشر السابق، يحدد هذا المؤشر نسبة العائدين في المواقع التي تكون فيها الأنشطة الزراعية والعمالة غير نشطة جزئيا. وفي هذا الصدد تأثرت ٢٢٪ من الأسرالعائدة بهذه الديناميات، أي الأسر العائدة إلى المناطق التي كانت تعمل في الزراعة قبل الصراع ولم تشهد انتعاشا كاملا لهذه الأنشطة الاقتصادية. وحسبما افادت مصادر المعلومات الرئيسية فإن بقية السكان ٥٣٪ منهم عادوا الى المواقع التي لم تكن تعمل في الزراعة قبل الصراع (وتوجد بكثرة في المناطق الحضرية). بينما عاد ٢٥٪ منهم الى مواقع فيها أنشطة زراعية قبل الصراع وانتعشت انتعاشا كاملاً. ويبدو أن هذه العقبات التي تواجه الزراعة تنتشر بالتساوي في أغلب أقضية العودة (الشكل ٢٥) حيث تأثرت بعضها بشكل أكبر بكثير من بقية المناطق مثل سنجار والخالص.

الشكل ٢٥. النسبة المئوية للعائدين في المواقع الزراعية غير العاملة حسب أعلى ١٥ قضاء للعودة

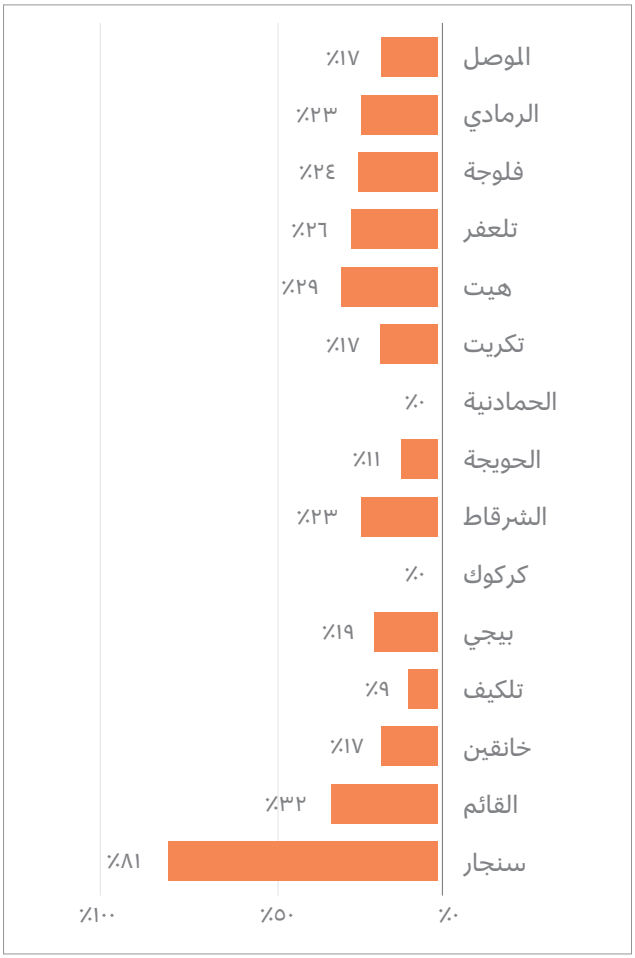

المصدر: RI (٢٠٢٠).

وكثيرا ما ترتبط القضايا المتعلقة باستعادة الزراعة بالحواجز التي تحول دون الوصول إلى الأراضي (على سبيل المثال، بسبب مخاطر وجود المواد المتفجرة أو قضايا أمنية)، أو الافتقار الى المال اللازم لاعادة الاستثمار أو تعطل المؤسسات (على سبيل المثال، الدوائر العامة المعنية التي لا تعمل أو أن موظفيها الفنيين مازالو نازحين).

٣.٢ الأمـن الاقتصادي

ما الذي ينطوي عليه الامن الاقتصادي باعتباره أحد العقبات؟

الأمن الاقتصادي هو جانب مهم بالنسبة للعائدين لأنه يضمن لهم القدرة الكافية على تلبية الاحتياجات الأساسية على المدى الطويل عند العودة. ومن ثم فان مصادر الدخل التي تُمكن الاسر الاستفادة منها هي التي تحدد الأمن الاقتصادي اساسا. لأن بعض المصادر أكثر استدامة من غيرها: فالوظيفة الحكومية أو بيع الأصول سوف يكون عند طرفي الأمن الاقتصادي على سبيل المثال. وتتوقف إمكانية الحصول على مصادر دخل دائمة إلى حد كبير على الحالة الاقتصادية لمناطق العودة بعد انتهاء الصراع على النحو الذي درسته مجموعة المؤشرات السابقة. وهنا، يتخذ هذا المعيار الفرعي نهجا على مستوى الأسرة لتقييم مدى انتشار انعدام الأمن الاقتصادي بين العائدين.

كيف تقاس المعوقات التي تعترض الأمن الاقتصادي؟

تسرد مجموعات البيانات المتاحة على مستوى الأسرة مصادر الدخل المختلفة التي اعتمدت عليها الأسر في الشهر السابق للتقييم. تم تصنيف هذه المصادر إلى مصادر دخل ثابتة (نسبيا) وغير ثابتة، بما في ذلك الأسر التي لا تبلغ عن أي دخل على الإطلاق وبالتالي تعتمد على مصادر أخرى. لاعداد هذا المؤشر فإن الأسر المتأثرة بانعدام الأمن الاقتصادي هي تلك التي تعتمد على مصادر الدخل التالية: العمل الموسمي[٣٦] والمدخرات والتحويلات وبيع الأصول و المساعدات المستلمة من المبيعات والاقتراض والمساعدات النقدية المقدمة من وزارة الهجرة والمهجرين والدعم المقدم من المجتمع المحلي والمساعدات المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية والأنشطة المهينة اجتماعيا مثل التسول أو البيع غير المشروع. لهذا فإن الأسر التي تعتمد على الدخل من العمل الثابت أو تأجير المتلكات أو معاشات التقاعد أو المخصصات الحكومية (مثل مخصصات العجز) لا تعتبر غير آمنة اقتصادياً؛ بيد أن بعض المحاذير تنطبق على النحو المبين أدناه.

٥٣٪

المؤشر ١٨

النسبة المئوية للأسر العائدة التي ليس لها مصدر دخل (أو دخل غير ثابت)

المصدر: MCNA (٢٠١٩)

ما مدى شيوع المعوقات التي تعترض الأمن الاقتصادي في مناطق العودة وأين توجد؟

يعتمد أكثر من نصف الأسر العائدة اعتمادا كاملا على نوع من مصادر الدخل غير المستقرة على النحو المحدد أعلاه. في الواقع أن مستويات انعدام الأمن الاقتصادي هذه تنتشر بالتساوي في كافة الأقضية تقريبا، حيث يبلغ معظمها نفس المعدل إما أعلى قليلا أو أقل من ٥٠٪. ومن ثَم فهي معوقات كبيرة يواجهها العائدون في كل مكان للعودة.

يُقدم الشكل ٢٧ تصنيفا لمصادر الدخل حسب ما أبلغت عنه الأسر العائدة. إن العمل الموسمي يُشكل الى حد كبير المورد الرئيسي للأسر وهو اكثر انتشارا من العمل الثابت (على سبيل المثال: موظفي الحكومة أو القطاع الخاص الرسمي). وهناك مصادر أخرى غير ثابتة (ومن المرجح أن تكون أكثر أهمية من العمل اليومي) لا تزال موجودة في ١ من أصل ١٠ من الأسر العائدة، وأكثرها أهمية هو الاعتماد على المدخرات الخاصة (١٢٪) ويليها الاقتراض (٨٪) وتلقي الدعم من المجتمع المحلي (٧٪).

الشكل ٢٦. النسبة المئوية للأسر العائدة التي ليس لديها مصدر دخل (أو دخل غير ثابت) حسب أعلى ١٥ قضاء للعودة

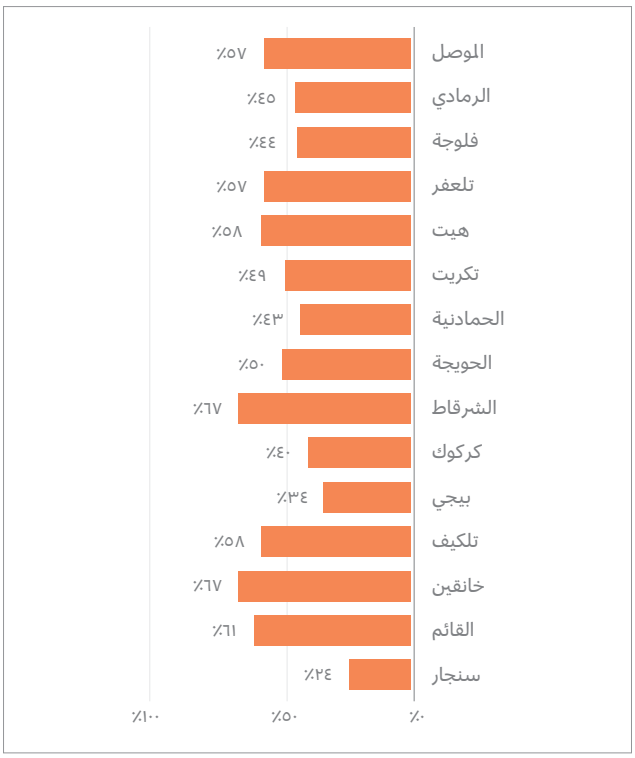

المصدر: MCNA (٢٠١٩).

الشكل ٢٧. النسبة المئوية للأسر العائدة مصنفة حسب مصادر دخل الأسرة المبلغ عنها في جميع الأقضية

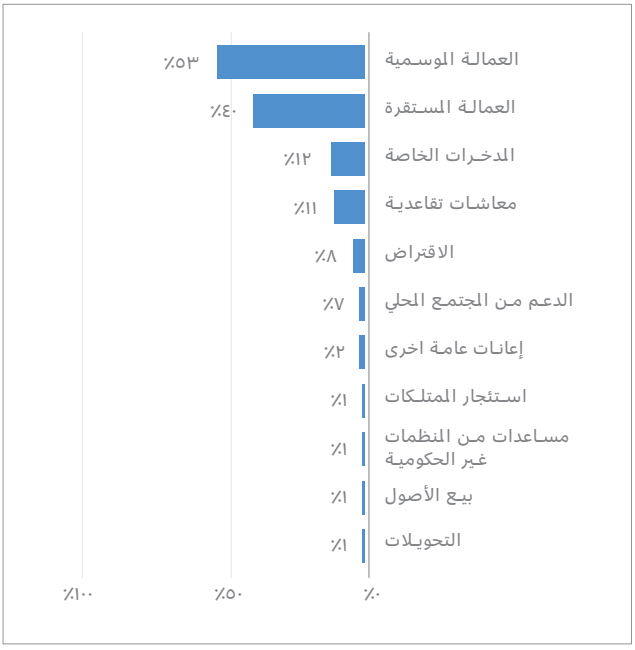

المصدر: MCNA (٢٠١٩). ملاحظة: اجابات متعددة.

٣٦ يرتبط هذا عادة بالعمل اليومي، ولكنه غير محدد في MCNA الذي يستند عليه هذا المؤشر.

المعيار رقم ٤:

المعوقات التي تعترض استرداد الممتلكات والتعويض

ما الذي تنطوي عليه معوقات إسترداد الممتلكات والتعويض عنا باعتباره احد العقبات؟

تتناول مجموعة المؤشرات المتعلقة بهذا المعيار عقبات أخرى تتجاوز التدمير المادي للمساكن يمكن أن تحول دون عودة العائدين إلى ديارهم. حيث ترتبط العقبات في اعادة الممتلكات والتعويضات ارتباطا وثيقا بقضايا الإسكان والأراضي والممتلكات (HLP) والتي تشكل كلها جزءا لا يتجزأ من عمليات المساءلة والانصاف او مرتبطة بها. وعليه فإن آليات الاسكان والاراضي والممتلكات لا تركز على حماية وصول العائدين الى ديارهم فحسب، بل تركز أيضاً على التعويض في حالة خسائر HLP بسبب النزاع.

وكانت قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات في صميم دورات ما بعد الصراع السابقة في العراق وأثبتت صعوبة حلها على النحو المناسب بسبب التحديات المؤسسية المتأصلة.[٣٧] ولهذا السبب تم تحديد الاسكان والاراضي والممتلكات على أنها قضية حماية محددة يجب التعامل معها. وغالبا ما تكون التدخلات التي تُركز على اصلاح المنازل المدمرة عن طريق التعويضات والتعامل مع النزاعات المتعلقة بالممتلكات والتي كثيرا ما تكون مترابطة لأن كلاهما يتضمن رفع الدعاوى الخاصة بالإسكان الى السلطات المختصة. وفيما يتعلق بالتعويضات، فإن القانون العراقي رقم ٢٠، المعتمد في عام ٢٠٠٩ والمعدل في عام ٢٠١٥، يُطبق بأثر رجعي ابتداءً من ٢٠ آذار ٢٠٠٣ حتى الوقت الحاضر ويغطي الضرر الناجم عن داعش أو أثناء العمليات العسكرية ضد داعش. ويسعى الى تعويض المواطنين عن الوفيات والإصابات والأضرار التي لحقت بالممتلكات والعمل والدراسة.[٣٨]

كيف تقاس المعوقات التي تحول دون إعادة الممتلكات والتعويض عنها؟

يتم تقييم المسائل المتعلقة اساسا بالعقبات كما يوحي عنوان المعيار من خلال عنصرين رئيسيين: هما تعويض الأسرعن تدمير منازلها اثناء النزاع واعادة الممتلكات في حالة اشغالها بشكل غير مشروع أو النزاع مع اطراف ثالثة. يتم تغطية العنصر الأول من خلال النظر في آليات التعويضات العقارية الحالية في العراق. ويقاس العنصر الثاني بطريقة غير مباشرة بالنظر فيما اذا كان العائدون يواجهون حاليا اي نوع من المنازعات المرتبطة بالممتلكات عند عودتهم والتي يمكن ان تُعرض امكانية بقائهم في مكانهم للخطر في المستقبل القريب. ومن ثم يتم قياس كلا المؤشرين على مستوى الأسرة.

٣٤٪

المؤشر ١٩

النسبة المئوية للأسر العائدة بانتظارالحصول على التعويضات عن تدمير الممتلكات

المصدر: MCNA (٢٠١٩).

١٢٪

المؤشر ٢٠

النسبة المئوية للأسر العائدة التي تعيش في ممتلكات متنازع عليها

المصدر: MCNA (٢٠١٩).

ما مدى شيوع المعوقات التي تعترض استرداد الممتلكات والتعويض عنها في مناطق العودة وأين وجدت؟

هناك اختلافات كبيرة في كلا المؤشرين من حيث معدل الانتشار. وتعتبر النزاعات على الممتلكات منخفضة نسبيا عبر مناطق العودة غير أنه لا يستهان بها ويبرز التعويض عن الممتلكات كعامل مهم يؤثر على العائدين عموما. تعرض الفقرات التالية المزيد من التفاصيل لكلا المؤشرين.

المؤشر ١٩:
الأسر العائدة التي تنتظر الحصول على التعويضات عن تدمير الممتلكات

مع الأخذ في الاعتبار أن تدمير المنازل كان أحد العقبات الرئيسية أمام عودة النازحين (فقد اعتمد الكثيرون على وسائلهم الخاصة لإعادة بناء مساكنهم)، فإنه ليس من المستغرب أن نجد أن ١ من كل ٣ أسر عائدة تقدمت بطلبات للحصول على تعويضات عن الممتلكات ولا يزال بإمكان العديد من الأسر الإضافية التقدم للحصول على التعويضات لأنها مؤهلة (انظر أدناه). يُظهر التفصيل حسب أقضية العودة أيضاً أن معظم الأقضية تتميز بنسب عالية نسبيا من الأسر التي تنتظر منح التعويضات، باستثناء كركوك (التي شهدت تدمير محدود للغاية للمنازل وبالتالي فهناك عدد قليل من الأسر المؤهلة) والشرقاط (التي لديها نسبة عالية جداً من الأشخاص الذين لديهم الحق في التقديم للحصول على التعويضات ولكنهم لم يفعلوا).

الشكل ٢٨. النسبة المئوية للأسر العائدة التي تنتظر التعويضات عن تدمير الممتلكات حسب أعلى ١٥ قضاء للعودة

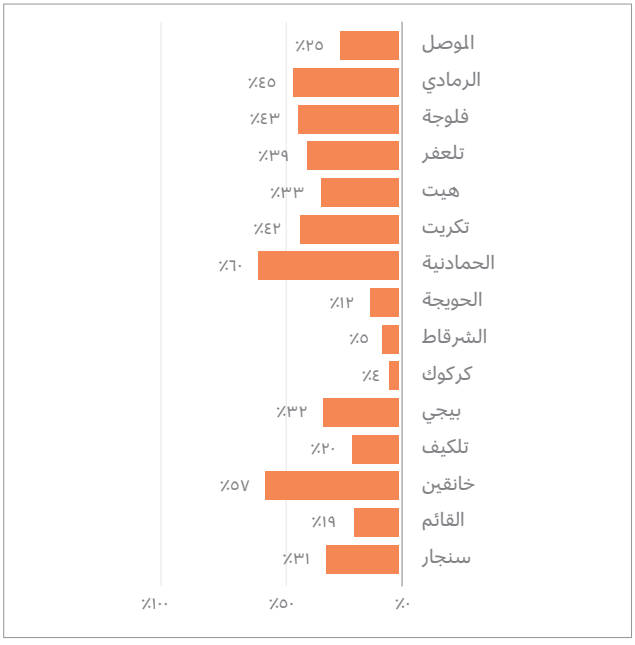

المصدر: MCNA ٢٠١٩.

٣٧ ديبورا إيسر وبيتر فان دير أويرات، الأراضي والممتلكات وتحدي عودة نازحي العراق، التقرير الخاص٢٢١ (Washington DC: USIP,٢٠٠٩).

٣٨ كارولين بودو، "نحن نأمل ولكننا عاجزون": تصورات المدنيين لعملية التعويضات في العراق (Erbil: CIVIC,٢٠١٨)

وبالتالي، قد يكون من المهم أيضا تصنيف الأسر حسب مرحلة الطلب والأهلية فيما يتعلق بالتعويضات عن الممتلكات، على سبيل المثال فيما إذا كانت قد حصلت بالفعل على التعويضات أو قد تقدمت بالطلب وهي تنتظر القرار. (الذي يشكل المؤشر الذي تم تقييمه هنا). أو لم تتقدم بطلب ولكنها مؤهلة لذلك أو انها غير مؤهلة لتقديم طلب للحصول على التعويضات لأن ممتلكاتها لم تتأثر. وبهذا المعنى، فإن ٣٨٪ من إجمالي العائدين غير مؤهلين للحصول على التعويضات و٢٤٪ لم يتقدموا بعد، و٣٤٪ تقدموا بطلبات وينتظرون القرار، و٤٪ فقط حصلوا بالفعل على التعويضات المستحقة. يوضح هذا الوضع أنه لم يحصل حتى الآن سوى ١ من كل ١٠ ممن قدموا طلبا للحصول على التعويضات. وبالإضافة إلى ذلك لا يوجد ما يُضمن الحصول على التعويضات في الوقت المناسب بالنسبة لمن لديهم طلبات معلقة أو المؤهلين لتقديم طلبات في المستقبل. ويمكن أن يؤدي التأخر المؤسسي في تجهيز هذه المطالبات إلى تأخير توزيع التعويضات لسنوات.[٣٩]

الشكل ٢٩. تصنيف حالة مطالبات التعويض عن المتلكات في جميع مناطق العودة

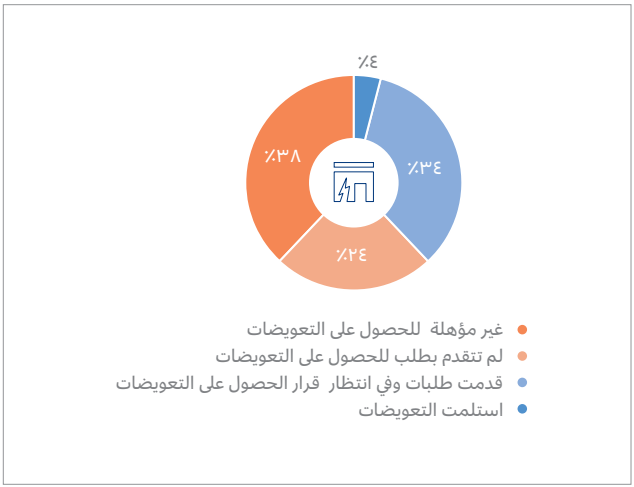

المصدر: MCNA (٢٠١٩).

المؤشر ٢٠:
الأسر العائدة التي تعيش في ممتلكات متنازع عليها

ويستند هذا المؤشر إلى تقارير الأسر العائدة التي تفيد بأن ممتلكاتها متنازع عليها، مثل الأسر التي تعيش حاليا في ممتلكات لاتملكها وليس لديها وثائق الملكية الخاصة بتلك الممتلكات وغيرها من الحالات. ومن ثم فإن ١٢٪ من مجموع السكان العائدين يتأثر حاليا بهذه الأنواع من النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تفاوت كبير حسب منطقة العودة، حيث تضم منطقة القائم وبيجي وهيت والحويجة أعلى نسبة للعائدين الذين لديهم ممتلكات متنازع عليها. بيد أن التقييم لا يتناول الأسباب المحددة لهذه المنازعات بمزيد من التفصيل، لذلك لا يمكن تحديد ما تمثله من تحد على المدى القصير أو الطويل الأجل على حد سواء بالنسبة للعودة الدائمة لهذه الأسر إن وجد.

الشكل ٣٠. النسبة المئوية للأسر العائدة التي تعيش في ممتلكات متنازع عليها حسب أعلى ١٥ من أقضية العودة

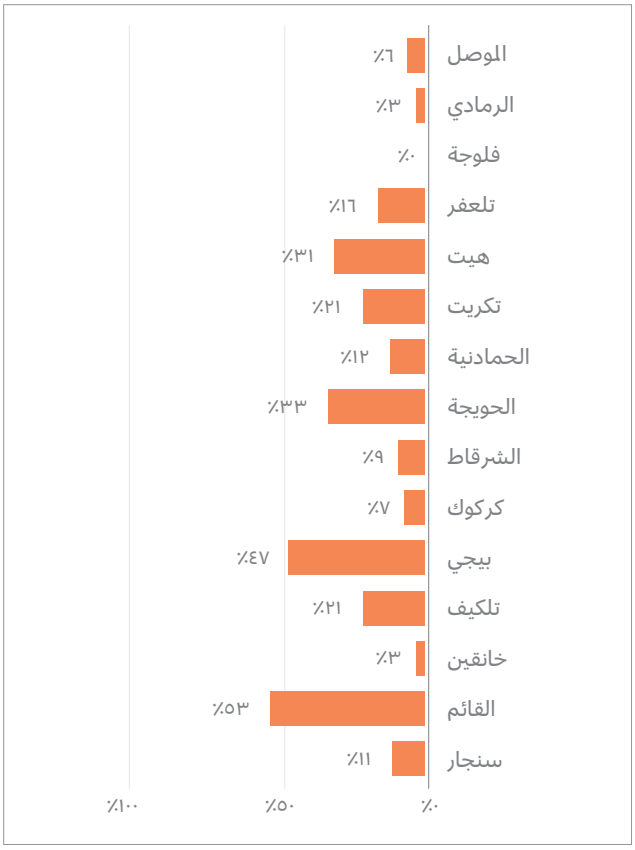

المصدر: MCNA (٢٠١٩).

٣٩ إينا رحيمة جان وآخرون، قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات (HLP) التي تواجه العائدين في المناطق المستعادة في العراق: تقييم أولي (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة ٢٠١٦) وكذلك بودو " نحن نأمل لكننا عاجزون" .

المعيار رقم ٥:

المعوقات التي تعترض الوثائق القانونية

ما الذي تنطوي عليه الوثائق القانونية باعتباره احد العقبات؟

تغطي هذه الانواع الأخيرة من المعوقات التي تعترض إعادة الإدماج الجوانب المرتبطة بالوثائق القانونية لكل من أفراد الأسرة والمتلكات على حد سواء. حيث تلعب الوثائق وخاصة الوثائق الشخصية دوراً حاسماً في عملية العودة نظراً لأنها تشكل عاملاً أساسياً في الحصول على تصريح أمني للأسر الراغبة في العودة، بالاضافة الى الآثار المترتبة على قدرة الأسر على الوصول إلى الخدمات الحكومية أو العدالة أو التقدم للحصول على الوظائف أو المساعدات. وقد تواجه الأسر طوال فترة النزوح من بين أمور أخرى مشاكل تتعلق بالوثائق بسبب فقدانها أو عدم الاعتراف بذلك. وفي حالة العودة بدون الوثائق الثبوتية الشخصية أو وثائق الملكية القانونية الكاملة يمكن أن تتعرض الأسر لخاطر الأمن والحماية.

ولهذا السبب، هناك عنصر هام آخر للنظر في العقبات التي تعترض سبيل الحصول على الوثائق القانونية وهو إذا كانت الأسر العائدة قادرة على الوصول الى المحاكم لحل قضايها القانونية. ففي مناطق العودة قد يتم اعاقة الوصول لأن المكاتب القانونية والادارية المعنية التي يسترجع العائدون من خلالها الوثائق الشخصية لم تباشر العمل.

كيف تقاس المعوقات التي تعترض الوثائق القانونية؟

واستنادا إلى الوصف الوارد أعلاه، هناك ثلاث عقبات رئيسية يتعين دراستها فيما يتعلق بالوثائق القانونية. ويتناول اثنان منها الحيازة الفعلية للوثائق القانونية اللازمة من قبل العائدين، وينظر الأخير في إمكانية وصول عامة السكان إلى المحاكم التي من شأنها أن تُيسر حل المسائل القانونية وقضايا الحماية بالوسائل الإدارية.

٢١٪

المؤشر ٢١

النسبة المئوية للأسر العائدة التي تفتقر إلى وثائق الهوية الشخصية أو العائلية الرئيسية

المصدر: MCNA (٢٠١٩).

٤٪

المؤشر ٢٢

النسبة المئوية للأسر العائدة التي تعيش في ممتلكات تفتقر إلى ضمان الحيازة

المصدر: MCNA (٢٠١٩).

٤٦٪

المؤشر ٢٣

النسبة المئوية للأسر العائدة في المواقع التي لا توجد فيها محاكم قانونية

المصدر: ILA (٢٠٢٠).

ما مدى شيوع المعوقات التي تعترض الوثائق القانونية في مناطق العودة وأين توجد؟

يظهر الوضع العام في حين تقتصر القضايا القانونية على نسبة ضئيلة نسبيا من الأسر فإن طرق حل هذه القضايا تبدو متعثرة الى حد كبير بسبب غياب المحاكم القانونية الفاعلة أو المتاحة في المناطق المحيطة مباشرة بالعائدين (أو امكانية ظهورها في المستقبل، بما في ذلك تسوية المنازعات) ونورد أدناه مناقشة لكل مؤشر مع رؤى متعمقة إضافية.

المؤشر ٢١:
الأسر العائدة التي لا تمتلك وثائق الهوية الشخصية أو العائلية الرئيسية

يغطي هذا المؤشر النسبة المئوية للأسر التي تفتقر إلى أي من الوثائق القانونية الأساسية، وهي بطاقة نظام التموين العام للأسرة PDS،[٤٠] وبطاقة الهوية و / أو شهادة الجنسية لأفراد الأسرة البالغين، وشهادة الميلاد لأفراد الأسرة الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما. وبناء على ذلك، فإن ٢١٪ من الأسر تفتقد على الأقل واحدة من هذه الوثائق. والمسالة الأكثر شيوعا والتي تؤثر على ١٨٪ من الأسر هي عدم امتلاك أفراد الأسرة البالغين بطاقة الهوية أو شهادة الجنسية. ويلي ذلك ٤٪ من الأسر التي لا يمتلك أفرادها الذين هم تحت السن القانوني شهادات الميلاد و ٢٪ من الأسر التي فقدت بطاقة نظام التموين العام.[٤١]

تتميز العديد من الأقضية بوجود نسب مئوية من الأسر المتضررة أعلى بكثير من المتوسط الوطني. وتوجد أعلى النسب المئوية في المناطق الريفية والأقضية المعزولة وتضم أقضية هيت والقائم وسنجار. وتعتبر هذه الأخيرة بالغة الأهمية ولا سيما أن كل العائدين تقريبا (معظمهم من الايزيديين) الذين فقدوا بطاقة الهوية الوطنية وهي حالة هيكلية أثرت تاريخيا بشكل غير متناسب على هذه الاقلية.[٤٢]

٤٠ ترمز بطاقة PDS إلى نظام التموين العام و إلى نظام تقنين الطعام الذي تديره الدولة وبطاقة هوية الأسرة ذات الصلة.

٤١ تضيف النسبة إلى أكثر من ٢١٪ لأن بعض العائلات قد تفتقد أكثر من وثيقة واحدة.

٤٢ جان وآخرون، قضايا الإسكان والأراضي والمتلكات التي تواجه العائدين في المناطق المستعادة في العراق.

الشكل ٣١. النسبة المئوية للأسر العائدة التي ليس لديها الوثائق الأساسية أوالهوية الشخصية حسب أعلى ١٥ من أقضية العودة

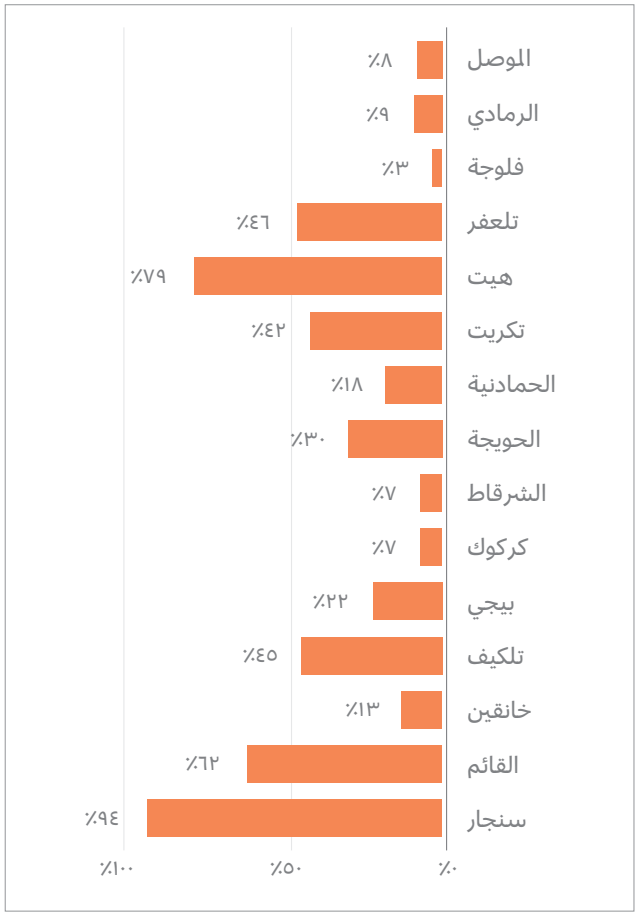

المصدر: MCNA (٢٠١٩).

الشكل ٣٢. النسبة المئوية للأسر العائدة الموجودة في المتلكات التي تفتقر إلى ضمان الحيازة حسب أعلى ١٥ قضاء للعودة

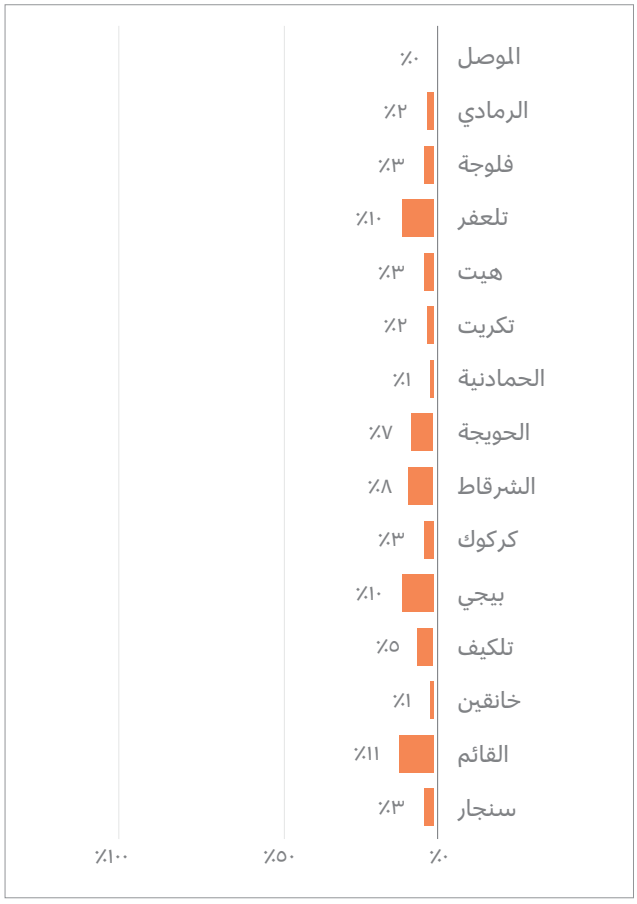

المصدر: MCNA (٢٠١٩).

المؤشر ٢٢:
الأسر العائدة التي تعيش في ممتلكات تفتقر إلى ضمان الحيازة

يغطي هذا المؤشر الأسر التي تُبين أن أحد أكثر المسائل إلحاحا فيما يتعلق بمساكنها الحالية هو الافتقار إلى ضمان الحيازة. ومن ثم فان ٤٪ من العائدين فقط أبلغ عن هذه الحالة حيث ابلغت معظم الأقضية عموما عن نسب مئوية منخفضة نسبياً. لذلك يمكن أن يحدث الافتقار إلى ضمان الحيازة بسبب فقدان وثائق الملكية أثناء النزاع وما تلاه من نزوح أو في بعض الحالات بسبب عدم امتلاك الأسر للمستندات في المقام الأول. وكثيرا ما تكون هذه الحالة الأخيرة نتيجة لمشاكل تتعلق بالمتلكات التي لم تحل من فترات الصراع السابقة في العراق وكذلك نتيجة لسياسات النظام السابق المتعلقة بنقل السكان إلى أماكن أخرى.[٤٣]

المؤشر ٢٣:
الأسر العائدة في المواقع التي لا توجد فيها محاكم قانونية

يقوم هذا المؤشر بتقييم ما إذا كان باستطاعة العائدون في مواقع معينة الوصول إلى المحكمة القانونية الموجودة في الناحية. والأهم من ذلك، أنه يصنف الوصول الى: أولاً، أن تكون المحكمة مفتوحة وتعمل بكامل طاقتها؛ ثانيا، أن المحكمة تعمل بشكل جزئي فقط؛ وأخيرا، أن المحكمة مغلقة أو لا يمكن الوصول إليها على الإطلاق في تلك المنطقة. وعلى هذا الأساس فإن ٣١٪ من العائدين يعيشون في المواقع التي تعمل فيها المحاكم بشكل جزئي فقط و ١٥٪ منهم يعيشون في مواقع لا يمكن الوصول الى المحاكم مطلقا. وهذا يعني أن ما مجموعه ٤٦٪ من العائدين قد يواجهون مشاكل في الاستفادة من المحاكم القانونية في القضايا المتعلقة باحتياجات الحماية مثل قضايا الوثائق القانونية التي تم بحثها من قبل.

٤٣ المرجع نفسه.

يختلف مستوى الوصول اختلافاً كبيراً بحسب القضاء. فإن بعض الأقضية مثل تكريت والحويجة وخانقين والشرقاط تتيح لسكانها امكانية الوصول الكامل إلى المحاكم القانونية. في حين يعاني آخرون مثل الحمدانية أو بيجي أو سنجار أو الموصل من تقويض كبير في الوصول إلى المحاكم القانونية، حيث يواجه العائدون في الحمدانية تحديات كبيرة.[٤٤]

الشكل ٣٣. النسبة المئوية للأسر العائدة في المواقع التي لا تتوفر فيها محاكم قانونية حسب أعلى ١٥ قضاء للعودة

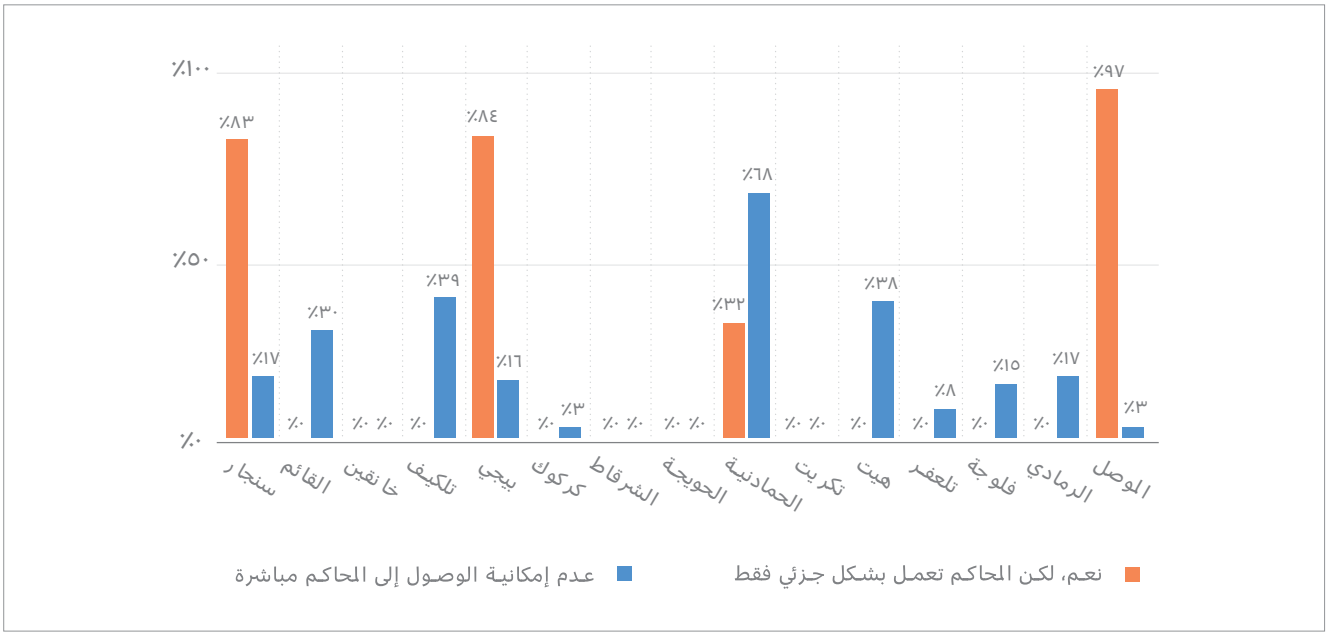

المصدر: ILA (٢٠٢٠).

الخلاصة

بحث هذا التقرير مدى انتشار المعوقات الرئيسية أمام إعادة الإدماج التي تواجهها الأسر العائدة في العراق اعتبارا من منتصف عام ٢٠٢٠. تم جمع هذه العقبات في خمسة معايير ذات أولوية وفقا لإطار التحليل الذي اقترحه EGRIS وتم وضعها في سياق العراق: (١) السلامة والأمن والعلاقات الاجتماعية؛ (٢) مستويات معيشية ملائمة؛ (٣) الوصول إلى سبل كسب العيش والأمن الاقتصادي؛ (٤) استرداد الممتلكات والحصول على تعويضات عنها؛ و (٥) الوثائق. تم استخراج مؤشرات الفرد من ثلاثة تقييمات رئيسية واسعة النطاق المتاحة حول العائدين: التقييم المتكامل للمواقع ومؤشر العودة وتقييم الاحتياجات المتعددة المجموعات.

المعوقات الرئيسية المعروضة هنا والتي يبدو أنها تؤثر على معظم العائدين تتعلق بمخاوف هيكلية (واجتماعية). واستنادا إلى مجموعات البيانات التي تم تحليلها، أفادت التقارير بأن الأسر العائدة تمكنت من إعادة بناء حياتها واستئنافها والحفاظ على رفاهها المادي في مواطنها الأصلية، وذلك بفضل الإجراءات الفردية للعائدين أنفسهم في كثير من الحالات الى جانب الدعم المقدم من قبل السلطات والمجتمع الدولي. وأن المعوقات التي ما زالت قائمة إلى حد كبير والخارجة عن سيطرة الأفراد وتتطلب المزيد من التدخلات الهيكلية والمؤسسية لمعالجتها هي (على سبيل المثال، مخاطر العنف أو الأعمال التجارية أو الزراعية غير الفعالة أوعدم توفر المحاكم القانونية أو استلام التعويضات).

٤٤ وتجدر الإشارة إلى أن المحاكم القانونية كثيرا ما توجد في مراكز الأقضية. وبالتالي قد تختلف التجارب بالنسبة للعائدين في المناطق الحضرية أو في المناطق الريفية - ولا يمكن استكشاف هذا العامل من خلال مجموعة البيانات المتاحة.

ومن خلال دراسة الحالة في العراق بصفة خاصة باستخدام مجموعات البيانات الواسعة النطاق الموجودة، يسلط هذا التقرير الضوء أيضا على أوجه القصور الحالية في رصد التقدم نحو إعادة الإدماج بصفته حلا دائماً ويقدم التوجيه ادناه لمعرفة مدى تعقيد هذه العملية، فإنه يُدرك أيضا أنها تنطوي على مزيج من العوامل الموضوعية والذاتية فضلا عن العوامل الهيكلية والمكانية:

- تعتبر مقارنة مؤشرات العائدين مع المجموعات السكانية الأخرى (على سبيل المثال التي لم تغادر) في موقع معين أمر بالغ الأهمية لفهم مدى ارتباط العقبات التي يتم العثور عليها بهوية النزوح بدلاً من العوامل الهيكلية التي تؤثر على جميع السكان. على عكس النازحين يمكن قياس التقدم المحرز نحو الاندماج المحلي في المجتمع المضيف بينما لا توجد دائما مجموعة قابلة للمقارنة يمكن قياس العائدين على أساسها. فمعظم المناطق في العراق لا تضم أعداد كبيرة من السكان المقيمين (التي لم تغادر) نظرا لأن جميع السكان تقريبا نزحوا في وقت أو آخر أثناء النزاع وحيثما يوجد مثل هؤلاء السكان عادةً ما يتم استبعادهم من جمع البيانات التمثيلية. ولمعالجة هذا الأمر ينبغي بذل الجهود لإدراج الجماعات السكانية التي لم تغادر أبدا في جمع البيانات، حيثما أمكن ذلك. ولكن في غياب ذلك، فان القاسم المشترك الأدنى هو تقييم مؤشرات مناطق العودة مقابل مناطق أخرى مماثلة غير متأثرة بالصراع في البلد من خلال دراسة استقصائية اجتماعية – اقتصادية وطنية واسعة النطاق.[٤٥]

- من المهم اكتشاف الفجوات الموجودة في قياس عقبات إعادة الإدماج على وجه التحديد بمجرد أخذ مجموعات المقارنة في الاعتبار. ويبدو أن الأمن والعلاقات والاجتماعية تتصدران العوقات التي تعترض سبيل اعادة الادماج ولكن القدرة على قياسها بدقة لا تزال متباينة وضئيلة. لذلك ينبغي النظر في وضع مؤشرات أفضل للعلاقات والتفاعلات الاجتماعية التي تركز على سبيل المثال على راحة / حماية والثقة في الجوار والمشاركة العامة من أجل التنمية وادماجها في الدراسات الاستقصائية للحلول المستدامة في العراق.

- في حين أنه من المهم قياس مدى انتشار العوقات التي تعترض الحلول المستدامة وكما هو الحال في هذا التقرير إلا أن هناك حاجة إلى المزيد من البحث لقياس شدة أو تأثير هذه االعوقات على إعادة الإدماج في هذه الحالة. أي ما هي النتائج المتوقعة لهؤلاء العائدين المتأثرين بشكل كبير بالعقبات. على الأقل في السياق العراقي فإن التركيز الحالي هو تقييم نتائج إعادة الإدماج الناجحة من خلال النوايا المعلنة للبقاء في مواقع العودة أو المعدلات الفعلية لإعادة النزوح بعد العودة غير الناجحة، لكن البيانات تظهر أن أقل من ٣٪ من الأسر العائدة تشارك في أي منها، بغض النظر عن العوقات التي قد يواجهونها في المكان الذي يعيشون فيه الآن.[٤٦] في الواقع نظراً لأن العديد من العوقات التي قيست هنا لا تزال مرتفعة الى حد ما، فإن هذا يشير إلى تقدم معتدل أو منخفض نسبياً نحو إعادة الإدماج. علاوة على ذلك، تشير النتائج النوعية إلى أنه حتى لو لم يخطط الناس للمغادرة، فإنهم يعبرون عن مشاعر الإهمال والتهميش والغربة عند العودة، مما يشير مرة أخرى إلى أن إعادة الاندماج قد لا تتقدم بسلاسة. ولأن العودة أصبحت مفهومة على نحو متزايد باعتبارها عملية اجتماعية سياسية، وليس جغرافية فحسب، وتشتمل على مطالبات متداخلة بالتعويض والاعتراف، فلابد من تطوير واختبار وسائل أفضل لقياس نتائج إعادة الإدماج التي تعكس هذا. وعليه يجب أن تأخذ القياسات المحدثة لنتائج إعادة الإدماج في الاعتبار المسح المباشر لمواقف الأسر العائدة وتفضيلاتها بشأن قبول الانتماء والتهميش والقدرة المتصورة على استئناف الحياة والثقة في المؤسسات من بين أمور أخرى (ومقارنة هذه النتائج بنتائج الفئات السكانية الأخرى غير المتأثرة بالنزاع على النحو المذكور أعلاه).[٤٧]

- بالاضافة الى ذلك، يجب أن تجمع المؤشرات الخاصة بالعوقات التي تعترض إعادة الإدماج بين القياسات على مستوى الأسرة والموقع (على سبيل المثال MCNA و ILA على التوالي). لذا من المهم أن يكون كلا المستويين في اطار لأن بعض العقبات تتمحور حول تجارب الأفراد أو الأسر (مثل العيش في منزل مدمر أو تالف)، والبعض الآخر يعتمد على الموقع الذي يعيشون فيه ويؤثر على قنوات اعادة الادماج للمجتمع بأكمله (على سبيل المثال عمل المؤسسات والخدمات العامة).[٤٨] بالاضافة الى ذلك، تساعد التقييمات على مستوى الموقع في التعويض عن نقص التمثيل في التقييمات على مستوى الأسرة (حيث لا يتم عادة مسح جميع المواقع في أي منطقة).

- ومن شأن التحسينات التي أدخلت على مجموعات المقارنة ونتائج إعادة الإدماج على مستوى الأفراد وعلى المستوى المحلي أن تُمكن بعد ذلك من إجراء تحليل تجريبي لتحديد العوقات التي لها تأثير أكبر على إعادة الإدماج من غيرها، أي مدى خطورتها. إن الإطار المعروض هنا ثابت، حيث أنه يشير إلى مدى انتشار كل عقبة عبر مناطق العودة ولكنه لا يستطيع أن يشير إلى مدى خطورتها بسبب عدم وجود تنوع في النتائج داخل وكلاء اعادة الادماج الحاليين المستخدمين (النوايا واعادة النزوح) لادراجها في هذا النوع من التحليل الاحصائي.

- وأخيرا، يمكن أن تستفيد تقييمات إعادة الادماج هذه من قياسات كمية أكثر تقدما، مثل بيانات الافرقة أو التصميمات الطولية (أي قياس عينة تمثيلية من الأشخاص المتأثرين بالنزوح في سياقات مختلفة بمرور الوقت).[٤٩] ويمكن أن تكون هذه التصميمات مفيدة لتتبع العوامل الفردية للعائدين (وتلك الخاصة بالمواقع التي يقيمون فيها) في قيادة أو إعاقة اعادة الادماج وتقييم مختلف النهج أو عمليات إعادة الادماج - بما في ذلك مكانية اجراء تقييمات التأثر على برامج محددة أو تدخلات مرتبطة باستراتيجية الحلول المستدامة.

وتقدم هذه النقاط خطوط جديدة من البحث لفهم عملية إعادة الإدماج على نحو أفضل باعتبارها مفهوم وتقييم تقدم الأسر العائدة بمرور الوقت. وما يجعل هذه المساعي واعدة بشكل خاص في السياق العراقي هو أن عمليات الاستكشاف الطولية لنهاية النزوح ومؤشرات الخطورة والتحليل المتعدد المستويات للأسر للعوامل الموضوعية والذاتية والمكاني التي تُشكل نتائج الادماج المحلي مع مجموعات المقارنة قد بدأت بالفعل. ويمكن أن تضع هذه الجهود المستمرة الأساس للابتكار حول الطرق المحددة التي يتم من خلالها تصميم البحوث والتدخلات للتصدي بشكل خاص للعقبات الفريدة التي تواجهها الأسر العائدة في طريقها إلى إعادة الاندماج المستدام في مواقعها الأصلية ومجتمعاتها.

٤٥ انظر على سبيل المثال، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، حكومة العراق، والبنك الدولي، مجموعات بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق. هناك جولتان (٢٠٠٧ و ٢٠١٢) وكان من المقرر إجراء جولة ثالثة في ٢٠١٩-٢٠٢٠.

٤٦ تشير النتيجة هنا إلى النتيجة المتوقعة للتأثر أو القدرة على التغلب على تحديات إعادة الإدماج أو، بعبارة أخرى، ما إذا كان قد تم تحقيق إعادة الإدماج بشكل مستدام أم لا. وبناء على المنطق الوارد في هذه الجملة، وفي ظل وجود تحديات شديدة، لن يكون العائدون مستعدين للبقاء في مناطق العودة.

٤٧ المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل المعني بالعودة وسوشيال انكوبري، "المُدُن، موطناً"؛ و Danwadaag Durable Solutions Consortium، تقرير تقييم التكامل المحلي (إعادة) (LORA)، تقرير (نيروبي: Danwadaag Durable Solutions Consortium، ٢٠٢٠).

٤٨ المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل المعني بالعودة وسوشيال انكوبري، "المُدُن، موطناً".

٤٩ المنظمة الدولية للهجرة في العراق وجامعة جورجتاون، الوصول إلى حلول مستدامة بين النازحين في العراق: خمس سنوات في النزوح (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٠).

المنظمة الدولية للهجرة – العراق

iraq.iom.int
iomiraq@iom.int

مجمع يونامي (ديوان٢)
المنطقة الدولية،
بغداد، العراق

@IOMIraq

٢٠٢١ ©المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو تقنية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.